Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

تقرير عن الأنشطة

2014

The UfM Secretariat
is co-funded by the
EUROPEAN UNION

Union for the Mediterranean
UfM Climate Change
Expert Group
13-14 October 2014
www.UfMSecretariat.org

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

تقرير عن الأنشطة
2014

The UfM Secretariat
is co-funded by the
EUROPEAN UNION

جدول المحتويات

نظرة عامة على الاتحاد من أجل المتوسط

5 رسالة من الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط

7 مقدمة

10 حقائق وأرقام

مجالات النشاط

13 التشجيع على إيجاد فرص العمل ودعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

27 تيسير النقل والتنقّل براً وبحراً

35 تشجيع مشاريع حضرية مستدامة ومبتكرة

39 دعم تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة

45 التصدي لتحديات تغير المناخ في المنطقة

49 تشجيع مشاريع المياه والبيئة من أجل مستقبل مستدام في منطقة البحر المتوسط

59 تحسين قدرة الطلاب على التنقل وقابليتهم للتوظيف من خلال التعليم

67 تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً

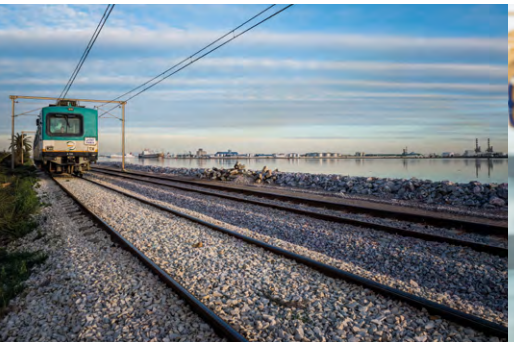

شراكات مؤسسية

75 إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الماليين

79 تعزيز التعاون مع شركائنا المؤسسيين في منطقة البحر المتوسط

81 تسخير التعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي

الإتصالات

82 اتصالات الاتحاد من أجل المتوسط بالأرقام

83 نشر الرسالة

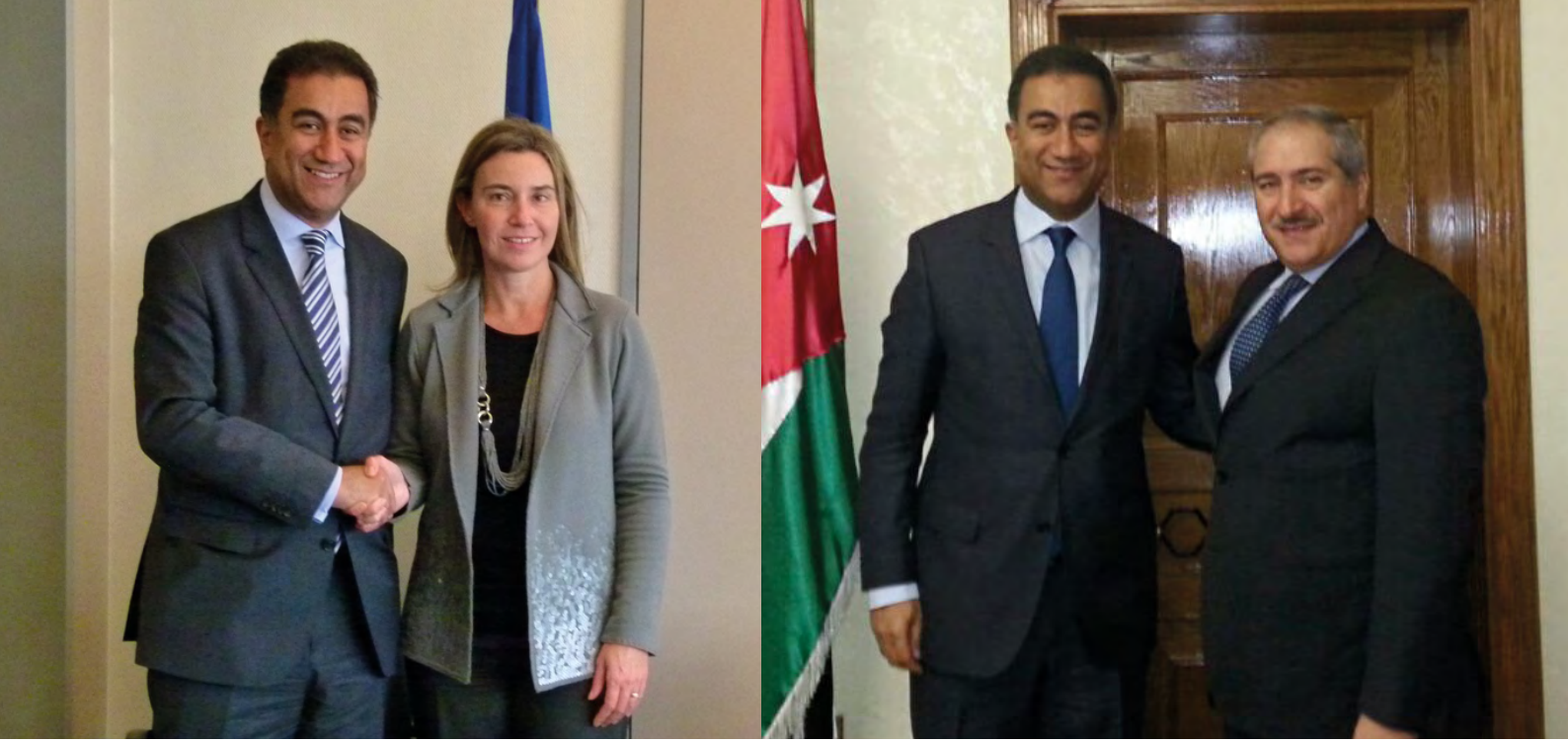

تعمل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بتنسيق وثيق مع الرئاسة المشتركة للاتحاد التي تتولاها معالي السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، ومعالي السيد ناصر جودة، وزير الشؤون الخارجية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

رسالة من
الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط هو المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة التي تجمع بين الدول الثماني والعشرين أعضاء الإتحاد الأوروبي و تسعة بلدان عربية متوسطية بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا ومنطقة البلقان.

وتعد هذه بلا شك ميزة كبيرة، فجميع بلدان المنطقة الأورومتوسطية يلتقون حول طاولة واحدة وحول مبدأ رئيسي واحد، ألا وهو الملكية المشتركة، مما يتيح لنا بناء أجندة متوسطية مشتركة ومتفق عليها.

وقد تسنّى هذا بفضل الإرادة السياسية القوية والقيادة من جانب الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والتي يتولاها الاتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك الدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط الثلاث والأربعين كافة.

يقوم الاتحاد من أجل المتوسط على الحوكمة المتوازنة والشاملة للجميع، وهو ما يتسق أيضاً مع سياسة الجوار الأوروبية، ومع أولويات بلدان منطقة جنوب المتوسط ومصالحها.

تعبر بلدان المنطقة، من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، عن التزامها بمنصة معزَّزة للتعاون الإقليمي كوسيلة لتشجيع الحوار الإقليمي والتكامل حول البحر المتوسط.

وتعمل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بصفتها المؤسسة التشغيلية التي تعزز هذا الحوار الإقليمي بين الدول الأعضاء والأطراف المعنية.

التحديات والفرص الإقليمية التي تستدعي التحرك

من المهم أن نشجع نهج شامل ومتزن في الشراكة الأورومتوسطية بما يشمل كلّاً من البعدين الأمني والإنمائي.

فالتحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية المتنامية تضفي على الحوار الإقليمي الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى.

علاوة على ذلك، فإن للحوار الإقليمي أهمية حاسمة في اغتنام الفرص الراهنة التي تتيحها المنطقة. وكثير من الرجال والنساء، من كل الأعمار والخلفيات، يجسدون بالفعل هذا الطموح الأورومتوسطي، من طلاب ورواد أعمال وباحثين ومؤسسات وسلطات محلية، فالكل منخرط بنشاط ويرغب في فعل المزيد. هؤلاء قدوة، وينبغي مشاركة قصص نجاحهم الملهمة ونشرها.

مؤسسة ملتزمة وقادرة على الإنجاز

برصيد يضم ستة مؤتمرات وزارية، و٢٩ مشروعاً معتمداً قيمتها الإجمالية ٤ مليارات يورو، بالإضافة إلى ٥٥ اجتماع رفيع المستوى واجتماع خبراء حضرها ٢٥٠٠ من الأطراف المعنية في 2014 وحدها، تكتسب أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط قوة دافعة للتقدم.

والأمانة العامة للاتحاد، بمقرها ببرشلونة وطاقمها المؤلف من ٦٠ موظفاً مؤهلاً، هي المنصة الأورومتوسطية الحكومية الدولية التي توضع فيها القرارات السياسية موضع التنفيذ، وتُعدّ فيها مشاريع إقليمية محددة بمساندة من الحكومات والبرلمانيين وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية.

وتعمل الأمانة العامة، في إطار أولويات الدول الأعضاء، مع كل المؤمنين برسالتها من المنطقة الأورومتوسطية لتعظيم أثر مبادراتهم ولتكون بمثابة جسر لتحويل أفكار المشاريع إلى واقع ملموس.

المنطقة المتوسطية كما نعرفها الآن ما زالت فتيّة، وهي ليست فتيّة ديموغرافياً فحسب، بل أيضاً في ثرواتها ومواهبها وطاقاتها الإبداعية، وفتية كذلك لأنها وبعد آلاف السنين من تاريخ الحضارة، ما زالت فكرة جديدة تبشّر بإمكانيات عظيمة.

أرجو أن تشجعكم هذه النظرة العامة على أنشطتنا على الانضمام إلينا؛ فمعاً يمكننا المساهمة بإيجابية في رفاهية منطقتنا.

فتح الله السجلماسي

مقدمة

الاتحاد من أجل المتوسط: قاطرة التكامل الإقليمي

تشجّع الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط الأنشطة التي تستهدف تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بين البلدان الأورومتوسطية.

تظل التجارة بين بلدان جنوب المتوسط منخفضة للغاية إذا أخذنا إمكانياتها في الاعتبار، إذ لا تمثل سوى ٥٪ من إجمالي تجارتها الخارجية، وهي نسبة شديدة الانخفاض إذا ما قورنت بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

ويقف ضعف التكامل الإقليمي عقبة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي أمام الاستقرار في المنطقة، كما يرتبط ذلك ارتباطاً غير مباشر بواحد من أكبر التحديات التي تواجه المنطقة وهو البطالة بين الشباب.

ومع ذلك فالمنطقة تتمتع بإمكانية هائلة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والنمو الاقتصادي، والتنافسية، فسكان المنطقة يتسمون بالديناميكية ويشتملون على عناصر فاعلة من شباب ونساء، وشبكة أعمالها مؤلفة بالدرجة الأولى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 80%-90% من الشركات فيها، وهي جاهزة لتبني أفكار ومشاريع جديدة، وهناك العديد من فرص الأعمال في مشاريع البنية التحتية الكبيرة في مجالات النقل أو التنمية الحضرية، فضلاً عن الموارد الطبيعية غير العادية المتاحة من حيث الطاقة والمياه والبيئة. هذه مجرد أمثلة على الأصول الرئيسية التي تتمتع بها المنطقة.

تسخير قوة التعاون والحوار

هناك حاجة إذن لتعزيز التعاون الإقليمي والحوار في طيف واسع من الموضوعات بغية تقديم حلول لبعض أبرز التحديات في المنطقة. وبتشجيع من الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط، والتي يتولاها الإتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية، عُقدت ستة مؤتمرات وزارية للاتحاد من أجل المتوسط على مدى العامين الماضيين في المجالات التالية: تعزيز دور المرأة في المجتمع (باريس، 11-12 سبتمبر/أيلول 2013)، والنقل (بروكسل، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2013)، والطاقة (بروكسل، 11 ديسمبر/كانون الأول 2013)، والتعاون الصناعي (بروكسل، 19 فبراير/شباط 2014)، والبيئة وتغير المناخ (أثينا، 13 مايو/أيار 2014)، والاقتصاد الرقمي (بروكسل، 30 سبتمبر/أيلول 2014).

وقد ساهمت هذه المؤتمرات الوزارية بقوة في بناء أجندة متوسطية مشتركة بوضع أهداف طويلة المدى ورسم مسارات عمل قطاعية. وعززت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط وضع القرارات المتخذة على المستوى الوزاري موضع التنفيذ بتنظيم مؤتمرات متابعة لإعطاء دفعة للمشاريع الإقليمية ودون الإقليمية المعدّة ضمن أطر مبدأ السرعات المتفاوتة، والمشاركة في أنشطة أخرى كثيرة تهدف إلى تعزيز التعاون في المنطقة.

اعتماد مشاريع جديدة

اعتمد كبار مسؤولي الإتحاد من أجل المتوسط خمسة عشر مشروعاً جديداً على مدى العامين الماضيين، مما يرفع إجمالي عدد المشاريع المعتمدة من قِبل الاتحاد من أجل المتوسط إلى ٢٩ مشروعاً. كما أُعطيت الأولوية الكاملة لتمويل وتدشين والشروع في تنفيذ العديد من هذه المشاريع، فضلاً عن تسريع وتيرة المشاريع القائمة. ويوجد في الوقت الحالي أكثر من 80 مشروع قيد الدراسة، ووقع الاختيار على اثني عشر منها للاعتماد المحتمل في 2015.

الأهداف الاستراتيجية 2013-2014

سعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية باعتبارها محركات عملها:

1. التشجيع على إيجاد فرص العمل ودعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في إطار المؤتمرين الوزاريين للاتحاد من أجل المتوسط حول التعاون الصناعي والاقتصاد الرقمي، سعت الأمانة العامة للاتحاد إلى تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص العمل، وتحديداً من خلال «المبادرة المتوسطية للتوظيف» التابعة للاتحاد. دشنت الأمانة العامة للاتحاد أيضاً استراتيجية تنمية القطاع الخاص التي استضافت في إطارها النسختين الأولتين من المنتدى الاقتصادي لدول غرب حوض المتوسط (حوار 5+5) بنجاح وشاركت فيهما بنشاط، كما طورت أنشطة لدفع عجلة الاقتصاد الرقمي ومساندة الصناعات الابتكارية في المنطقة.

2. تيسير النقل والتنقل براً وبحراً. على سبيل المتابعة للمؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالنقل (بروكسل، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2013)، شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في تنظيم مؤتمر المتابعة المعني بتمويل شبكة النقل عبر المتوسطية المزمع إقامتها في المستقبل (تشيفيتافيكيا، 9-10 ديسمبر/كانون الأول 2014). كما واصلت الأمانة العامة تطوير المشاريع الإقليمية الاستراتيجية الرئيسية بالاشتراك مع شركائها في مجال النقل.

3. تشجيع مشاريع حضرية مستدامة ومبتكرة. اتساقاً مع الاختصاص الذي نُص عليه في المؤتمر الوزاري المعني بالتنمية الحضرية المستدامة (ستراسبورغ، نوفمبر/تشرين الثاني 2011)، سعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط إلى تحديد مشاريع رئيسية والترويج لها بالتعاون مع شركائها المؤسسيين في إطار مبادرتها الرئيسية «مبادرة تمويل المشاريع الحضرية». وقد مهّد الانتهاء من العمل التحضيري لاستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية بنجاح الطريق إلى مؤتمر وزاري ثان للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية الحضرية المستدامة.

4. زيادة تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. كان المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالطاقة (بروكسل، 11 ديسمبر/كانون الأول 2013) بمثابة خطوة مهمة نحو تطوير حوار أكثر تنظيماً بشأن الطاقة في المنطقة المتوسطية عززها تشكيل الأمانة العامة للاتحاد لجنتين فنيتين موسعتين استناداً إلى نهج مزدوج يسعى إلى تعزيز الحوار الإقليمي وتشجيع المشاريع. في إبريل/نيسان 2014، اعتمد كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط أول مشروع للاتحاد في مجال الطاقة، وهو مشروع مزرعة الرياح في الطفيلة.

5. التصدي لتحديات تغير المناخ. شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالبيئة وتغير المناخ (أثينا، 13 مايو/أيار 2014)، والذي يعد أرفع

تعبير سياسي عن التزام البلدان الأورومتوسطية في مجال تغير المناخ.

وكإجراء أول على طريق المتابعة، دعت الأمانة العامة للاتحاد إلى عقد الاجتماع الأول لمجموعة خبراء تغير المناخ التابعة للاتحاد من أجل المتوسط في أكتوبر/تشرين الأول 2014.

6. تشجيع مشاريع المياه والبيئة من أجل مستقبل مستدام في منطقة البحر المتوسط. في إطار الاختصاص الممنوح في المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة وتغير المناخ، بالإضافة إلى العمليات الأخرى المعتمدة إقليمياً كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في أطر التعاون الإقليمي وعملت عن كثب مع شركائها لمواصلة تحديد المشاريع الجديدة وتنفيذ مشاريعها المعتمدة.

7. تحسين قدرة الطلاب على التنقل وقابليتهم للتوظيف من خلال التعليم. ركزت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط على مساندة المركزين الإقليميين للتعليم العالي في المنطقة الأورومتوسطية (الجامعة الأورومتوسطية بفاس، والجامعة الأورومتوسطية في سلوفينيا)، كما يسرت أيضاً التنسيق واتخذت خطوات ملموسة لزيادة قدرة الطلاب على التنقل وتحسين جودة التدريب المهني في المنطقة من خلال اعتماد مشروعين والترويج للحوار بين الشمال والجنوب داخل الأطر العلمية المتوسطية.

8. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً. لعبت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط دوراً نشطاً في التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع (باريس، 11-12 سبتمبر/أيلول 2013). كما كفلت الأمانة العامة متابعته من خلال تنظيم مؤتمر تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً في مارس/آذار 2014. وواصلت الأمانة العامة الترويج لمشاريعها المعتمدة وإعداد مشاريع قيد الدراسة حالياً.

حافز ومروّج للتكامل الإقليمي

بصفتها منصة تشغيلية للتعاون، سعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق أهدافها من خلال التشجيع على بناء التوافق وتطوير شبكات إقليمية ودون إقليمية، وعززت الحوار والتبادل فيما بين كافة أصحاب المصلحة من المنطقة المتوسطية.

يبرز الإتحاد الأوروبي بصفته أهم شريك للاتحاد من أجل المتوسط، بالإضافة إلى توليه الرئاسة المشتركة الشمالية للاتحاد من أجل المتوسط ممثلاً في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وقد نجحت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في إقامة علاقة عمل وثيقة مع المفوضية الأوروبية، والانخراط في الكثير من المبادرات المشتركة، جميعها متسقة تماماً مع سياسة الجوار الأوروبية.

وبهذا تكون الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط قد وثقت أيضاً علاقاتها مع شركائها المؤسسيين، وتحديداً من ينتمون إلى الإطار المؤسسي للاتحاد من أجل المتوسط، مثل الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والجمعية الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية، ومؤسسة آنا لِيند. وبالتزامن مع تقوية هذه العلاقات، عملت الأمانة العامة أيضاً مع شريحة واسعة من الشركاء ذوي الصلة المباشرة بأنشطتها التشغيلية بهدف تحقيق تأثير أعظم لمشاريعها.

أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط

٦ مؤتمرات وزارية للاتحاد من أجل المتوسط

- الاقتصاد الرقمي (سبتمبر/أيلول 2014)
- البيئة وتغير المناخ (مايو/أيار 2014)
- التعاون الصناعي (فبراير/شباط 2014)
- الطاقة (ديسمبر/كانون الأول 2013)
- النقل (نوفمبر/تشرين الثاني 2013)
- تعزيز دور المرأة في المجتمع (سبتمبر/أيلول 2013)

الهدف الاستراتيجي

تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل في المنطقة الأورومتوسطية من خلال تنفيذ مشاريع ومبادرات محددة ذات أثر ملموس على مواطني المنطقة

43 عضواً

28 عضواً في الاتحاد الأوروبي و15 بلداً من جنوب وشرق المتوسط. يلتقي كبار مسؤوليها دورياً للإشراف على أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط وتنسيقها.

رئيسان مشتركان

تولى الاتحاد الأوروبي الرئاسة المشتركة عن الشمال والأردن عن الجنوب

منذ ٢٠١٢، مما يجسد مبدأ الملكية المشتركة الذي يقوم عليه الاتحاد من أجل المتوسط.

أمانة عامة واحدة

الأمانة العامة، ومقرها برشلونة، هي المنصة التشغيلية للاتحاد من أجل المتوسط.

المجالات ذات الأولوية

- تنمية الأعمال
- الشؤون الاجتماعية والمدنية
- التعليم العالي والبحث العلمي
- البيئة والمياه
- النقل والتنمية الحضرية
- الطاقة

منصة للتعاون

- 4 مؤتمرات رفيعة المستوى (التوظيف، والتعاون الاقتصادي، وتمكين المرأة، والنقل)
- أكثر من 100 منتدى خبراء واجتماع طاولة مستديرة حضرها أكثر من 5,000 من الأطراف المعنية
- 11 اجتماع لكبار المسؤولين حضرها ممثلون من الدول الأعضاء الثلاث والأربعين

زيادة كبيرة في المشاريع المعتمدة من الاتحاد من أجل المتوسط

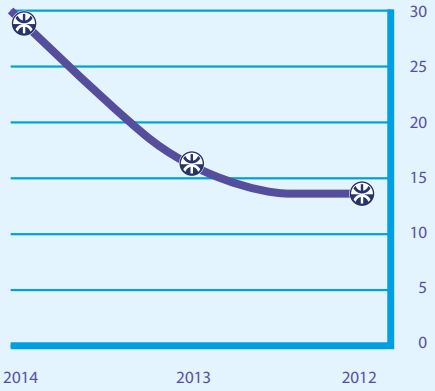

مشاريع معتمدة حسب مجال الأولوية

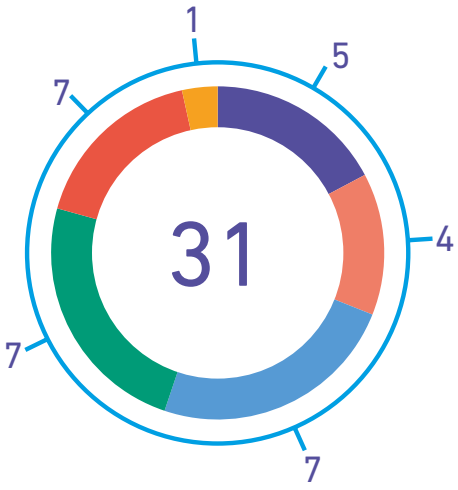

مشاريع قيد الدراسة حسب مجال الأولوية

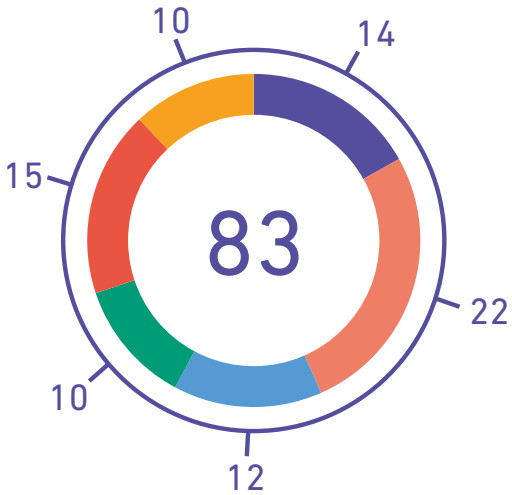

مشاريع معتمدة حسب مقدم المشروع

التشجيع على إيجاد فرص العمل
ودعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أحرز الاتحاد من أجل المتوسط تقدماً كبيراً في الوفاء بالتزامه بتطوير أنشطة تساعد على مساندة توفير فرص العمل في المنطقة.

وقد تحددت أهدافه الاستراتيجية في هذا المجال في ضوء المناخ الاجتماعي والاقتصادي الراهن واستجابة للأولويات التي أعربت عنها البلدان المتوسطية.

في 2014، عقد الاتحاد من أجل المتوسط مؤتمرين وزاريين حول التعاون الصناعي والاقتصاد الرقمي تم خلالهما وخلال أعمال المتابعة تبادل المعارف وأفضل الممارسات وتقوية سبل التعاون.

نتيجة لذلك، وطّدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط التقدم المحرز خلال الفترة 2013-2014 استناداً إلى أهدافها الاستراتيجية المتواصلة:

- دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع على إيجاد فرص العمل من خلال «المبادرة المتوسطية للتوظيف» **Med4Jobs**،
- تدشين استراتيجية لتنمية القطاع الخاص ستستضيف الأمانة العامة للاتحاد في إطارها النسختين الأولتين من المنتدى الاقتصادي لدول غرب حوض المتوسط (حوار 5+5) بنجاح وتشارك فيهما بنشاط،
- دفع عجلة الاقتصاد الرقمي في المنطقة،
- مساندة الصناعات الابتكارية.

من خلال التنسيق المكثف وجهود جمع الأموال، ساهمت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في إيجاد فرص العمل ودعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والنهوض بالتكنولوجيا والإبداع. وبهذا تقدم الأمانة العامة استجابات ملموسة لحاجات المنطقة الأكثر إلحاحاً لتحفيز النمو الصناعي وإيجاد فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية.

المؤتمران الوزاريان للاتحاد من أجل المتوسط حول التعاون الصناعي والاقتصاد الرقمي

إقامة علاقات أوثق وربط الأعمال الإقليمية

عُقد المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول التعاون الصناعي في بروكسل في 19 فبراير/شباط 2014. وقد شاركت الأمانة العامة للاتحاد والرئاسة المشتركة للاتحاد بنشاط في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر، والذي استهدف تحسين بيئة الأعمال في المنطقة الأورومتوسطية وتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتيجة لذلك تبنى الوزراء من عموم المنطقة إعلاناً وزارياً والتزموا ببرنامج عمل التعاون الصناعي الأورومتوسطي للفترة 2014-2015.

وأبدى الوزراء تقديرهم للنتائج التي حققتها الأمانة العامة للاتحاد في الترويج لمشاريع محددة في هذا المجال، ودعوا المنسقين الوطنيين للميثاق الأورومتوسطي للمؤسسة إلى ضمان التكامل الأمثل وربط أعمالهم الإقليمية بالمشاريع والمقترحات التي تنفذها الأمانة العامة.

عُقد المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الرقمي في ٣٠ سبتمبر/أيلول 2014. واتفق فيه الوزراء على توثيق الروابط بشأن استخدام البيانات المفتوحة والحكومة الإلكترونية، وتعزيز الحوار بين الأجهزة الوطنية لتنظيم الاتصالات عبر المتوسط. كما تعهدوا أيضاً بتحسين الربط بين الدوائر العلمية والبحثية وبالعمل على استراتيجية تعاون طويل الأجل في مجال الصحة الإلكترونية (انظر ما يلي).

المبادرة المتوسطية للتوظيف (Med4Jobs)

خلق فرص العمل وتشجيع النمو الشامل للجميع

المبادرة المتوسطية للتوظيف (**Med4Jobs**) هي إحدى المبادرات الرئيسية للأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط للمنطقة، وتهدف إلى تعزيز وتكرار عدد من مشاريع القطاع الخاص المعنية بخلق فرص العمل في بلدان جنوب وشرق المتوسط. المبادرة المتوسطية للتوظيف **Med4Jobs** مبادرة شاملة لمختلف القطاعات وقائمة على عدد من المشاريع يجري تنفيذها اتساقاً مع اختصاص الاتحاد من أجل المتوسط. وهي تغطي العرض والطلب في سوق العمل على حد سواء، وذلك من خلال تركيزها على ثلاث قضايا أساسية: القابلية للتوظيف، والوساطة في العمل، والبنية التحتية الملائمة للمشاريع.

ويشمل شركاء الإتحاد من أجل المتوسط الاستراتيجيون في هذه المبادرة: المفوضية الأوروبية ومنظمة العمل الدولية والمؤسسة الأوروبية للتدريب ومؤسسة لاكايشا المصرفية (إسبانيا).

دشنت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط المبادرة المتوسطية للتوظيف **Med4Jobs** خلال المؤتمر الاقتصادي المتوسطي للتشغيل والتنمية المحلية المنعقد في تونس العاصمة من 17-18 سبتمبر/أيلول 2013. وقد رفع المؤتمر، الذي شاركت في تنظيمه الحكومة التونسية، الوعي بالقضايا الأساسية ذات الصلة بالتشغيل والتنمية المحلية في المنطقة.

لمحة عن المؤتمر الاقتصادي المتوسطي للتشغيل والتنمية المحلية

- حضور ٣٠٠ مشارك من ٢٥ دولة عضو في الاتحاد من أجل المتوسط
- إلقاء رئيس الحكومة التونسية الكلمة الرئيسية
- التوقيع على اتفاق تمويل بين صندوق استثمار شِكرا ومؤسسة إنجاز العرب بهدف توفير فرص تمويل لشباب رواد الأعمال في جنوب المتوسط
- التوقيع على اتفاقية بين الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بغرض تعزيز الدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان البحر المتوسط.

رئيس الحكومة التونسية علي العريض متحدثاً أمام الحضور بمناسبة المؤتمر الاقتصادي المتوسطي للتشغيل والتنمية المحلية.
تونس العاصمة، 17-18 سبتمبر/أيلول 2013.

قُدّمت المبادرة المتوسطية للتوظيف في عدد من الفعاليات وحلقات العمل ذات الصلة في عموم المنطقة لبحث التآزرات والروابط الممكنة مع مختلف الأطراف الفاعلة في مجال التشغيل وتنمية القطاع الخاص. أجرت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط مشاورات مباشرة مع الأطراف المعنية ومقدمي المشاريع لاستعراض مقترحات المشاريع التي تعالج الركائز الأساسية الثلاث للمبادرة المتوسطية للتوظيف.

وأقيمت العديد من الفعاليات الأخرى في إطار هذه المبادرة أثناء الفترة التي تغطي الأنشطة لزيادة الوعي وبناء تآزرات حيوية. وقدمت الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي تمويلاً جزئياً لهذه الفعاليات.

وقد اعتُمدت أربعة مشاريع في إطار المبادرة المتوسطية للتوظيف منذ تدشينها وهي: جيل رواد الأعمال، وشبكة ريادة الأعمال المتوسطية، وفرصة رفيعة لاستقطاب المدراء التنفيذيين المتوسطيين (انظر الصفحة 63)، والشبكة المتوسطية للفرصة الجديدة (انظر الصفحة 64).

جيل رواد الأعمال

توفير التعليم والمهارات لقادة أعمال الغد

في إطار التزامها المستمر تجاه مبادرة **Med4Jobs**، تساند الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط مؤسسة إنجاز العرب في استراتيجيتها لجمع الأموال لمشروع جيل رواد الأعمال.

كان مشروع جيل رواد الأعمال، الذي اعتمده كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط في أكتوبر/تشرين الأول 2013 أول مشروع يُعتمد في إطار مبادرة **Med4Jobs** . قدم المشروع مؤسسة إنجاز العرب، وهو يسعى إلى مساندة تطوير نظام إيكولوجي لريادة الأعمال على مستويات متعددة. ويطرح نهجاً ديناميكياً متعدد الأبعاد، بداية من تعليم الأعمال على مستوى القاعدة العريضة في المدارس الإعدادية والثانوية إلى التدريب العملي على إقامة الأعمال بتوفير المهارات الحيوية والقدرات والتدريب للشباب من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس.

كما يوفر مشروع جيل رواد الأعمال أيضاً الإرشاد لمؤسسات القطاع الخاص وتمويلاً تأسيسياً للمشروعات الحقيقية.

إضاءات على المشروع

سيستفيد نحو 79 ألف طالب من البرامج التدريبية التي يروج لها المشروع، وسيتم توفير 500 فرصة عمل عند الانتهاء بنجاح من مرحلة الإرشاد والحضانة واعتماد المشروعات المبتدئة.

شبكة ريادة الأعمال المتوسطية

رعاية المواهب الجديدة، رعاية الشركات الجديدة

يسعى مشروع «شبكة ريادة الأعمال المتوسطية»، الذي اعتُمد في ديسمبر/كانون الأول 2014، إلى مساندة إنشاء شبكة ريادة أعمال لجمعيات رجال الأعمال في المغرب وتونس بغرض تقديم الإرشاد للموهوبين من مؤسسي المشروعات المبتدئة الذين يبشّرون بأن يكونوا رواد أعمال.

وسيتطوع رواد الأعمال المتمرسين، من خلال هذا المشروع، لتقديم الإرشاد بصفة شخصية لأصحاب المشروعات الجدد في لقاءات شهرية خلال فترة السنتين إلى الثلاث سنوات الأولى.

كما سيتم أيضاً توفير الدعم المالي من خلال قروض بلا ضمان ودون فائدة تُسدَّد على خمس سنوات، مما يسمح بالتالي لرواد الأعمال بزيادة رأس المال الحيوي.

يستند نموذج هذا المشروع إلى نموذج شبكة ريادة الأعمال الدولية، الذي أثبت نجاحه الكبير في فرنسا حيث ساهم في إنشاء 7600 شركة وتوفير نحو 70 ألف فرصة عمل منذ إطلاقه.

ويُتوقع أن تساهم جمعيات رجال الأعمال في إنشاء أكثر من 450 شركة بحلول عام ٢٠١٧، وتوفير 3000 فرصة عمل جديدة في غضون ثلاث سنوات من التشغيل، ونحو 5000 فرصة عمل في غضون خمس سنوات.

استراتيجية الإتحاد من أجل المتوسط لتنمية القطاع الخاص

العمل في شراكة مع القطاع الخاص

أطلقت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط استراتيجية جديدة تهدف إلى إشراك القطاع الخاص في مبادرات الاتحاد ومشاريعه.

وتشمل استراتيجية تنمية القطاع الخاص خمس ركائز عمل مختلفة متكاملة فيما بينها:

1. الحوار غير الرسمي وتبادل الخبرات:

ستنظم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط مجموعات عمل مركزة تيسّر الحوار غير الرسمي وتبادل الخبرات بين مجموعات شركات القطاع الخاص، وهو ما يبني على العلاقات القائمة بالفعل داخل القطاع. سيركز موضوع هذه الاجتماعات على نهج القطاع الخاص تجاه قطاعات الاتحاد من أجل المتوسط ومجالات تدخله.

2. منصات مواضيعية أوسع:

ستعمل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في سبيل تنظيم منصات أوسع من منظور قطاعي أو مواضيعي، وستشرك هذه المنصات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين بفعالية، وتتناول المجالات الرئيسية ذات الأولوية.

3. **Med4Jobs**:

سيتم أيضاً تطوير أنشطة محددة في إطار مبادرة **Med4Jobs** (انظر ما سبق)، يلعب فيها القطاع الخاص دوراً مهماً.

4. مشاركة القطاع الخاص في مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط ومشاريعه:

تسعى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مبادرات الاتحاد ومشاريعه. وقد تكون هذه المشاركة في صورة مساندة مالية، وانخراط في المشاريع المعتمدة، وتوفير الخبرة للمشاريع القائمة، وصياغة مبادرات جديدة ضمن مجالات عمل الأمانة العامة.

5. عمليات أخرى:

سيتم إشراك القطاع الخاص في عمليات أخرى تصاغ في إطار الاتحاد من أجل المتوسط والمؤسسات الأخرى، وذلك لتحقيق الاستفادة المثلى من أوجه التآزر والتكامل، ويشمل هذا الاجتماعات الوزارية للاتحاد، ومنتدى أعمال 5+5، واتفاقية أغادير، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمؤسسة الأوروبية للتدريب، والبنك الدولي.

المنتدى الاقتصادي لدول غرب حوض المتوسط (حوار 5+5)[1]

تعزيز التعاون الاقتصادي على المستوى دون الإقليمي

كخطوة أولى في إطار استراتيجية طويلة المدى لتقوية العلاقات مع القطاع الخاص، ولتشجيع التنمية الشاملة للجميع والتكامل الإقليمي، اضطلعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بدور فاعل في تنظيم النسختين الأوليين من المنتدى الاقتصادي لدول غرب حوض المتوسط وذلك في إطار حوار 5+5.

يهدف المنتدى الاقتصادي لدول غرب حوض المتوسط إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان أوروبا الغربية والمنطقة المغاربية. ويسّر هذا المنتدى - الذي أنشئ كمنبر للنقاش وتحديد مجالات التعاون الملموسة - النقاش بين وفود رجال الأعمال رفيعة المستوى ووزراء الشؤون الخارجية، بغرض تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الإقليمي بين بلدان حوار 5+5.

أقيم المنتدى الاقتصادي الأول لدول غرب حوض المتوسط في برشلونة في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول 2013.

شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في تنظيم المنتدى مع إسبانيا بصفتها البلد المضيف، والبرتغال وموريتانيا بصفتهما طرفي الرئاسة المشتركة لحوار 5+5، والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط وكازا ميديتيرانيو.

وركزت جلسات المنتدى، الذي افتتحه رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي، على دور دول غرب حوض المتوسط في اقتصاد العولمة، والتعاون بين أوروبا والمغرب العربي ودول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والخدمات العامة والتنمية الحضرية المستدامة، والشركات الصغيرة والمتوسطة كركيزة لتنمية الأعمال والنمو الاقتصادي، وتمويل مشاريع التنمية، والتحكيم في منطقة البحر المتوسط.

رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي متحدثاً أمام الحضور في المنتدى الاقتصادي الأول لدول غرب حوض المتوسط (حوار ٥+٥) في مقر الاتحاد من أجل المتوسط. برشلونة، ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول 2013.

[1] يتألف حوار ٥+٥ من الجزائر وفرنسا وإيطاليا وليبيا ومالطا وموريتانيا والمغرب والبرتغال وإسبانيا وتونس.

لمحة عن المنتدى الاقتصادي الأول لدول غرب حوض المتوسط

المنتدى الاقتصادي الأول لدول غرب حوض المتوسط:

- أكثر من 300 مشارك و200 قائد أعمال من المنطقة الأورومتوسطية
- 10 وزراء خارجية ورؤساء جمعيات أصحاب الأعمال من بلدان حوار 5+5
- إلقاء رئيس الحكومة الإسبانية كلمة رئيسية
- إعلان الاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال رسمياً عن المبادرة المغاربية للتجارة والاستثمار التي تهدف إلى إعطاء دفعة للتجارة المغاربية البينية بتوفير خارطة طريق وخطة عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- إعلان إنشاء مجلس رجال أعمال بلدان 5+5 - الذي جاء في بيان مشترك لرؤساء وفود رجال الأعمال من بلدان 5+5 - وعقد اجتماعه الأول
- توقيع جمعيات أصحاب الأعمال على «ميثاق برشلونة».

وزير الشؤون الخارجية المغربي السيد صلاح الدين مزوار متحدثاً أمام الحضور في المنتدى الاقتصادي الأول لدول غرب حوض المتوسط. برشلونة، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

نائب رئيس الوزراء البرتغالي السيد باولو بورتاس متحدثاً أمام الحضور في المنتدى الاقتصادي الثاني لدول غرب حوض المتوسط (حوار 5+5). لشبونة، 21 مايو/أيار 2014.

قدمت وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية والأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط نتائج المنتدى الاقتصادي الأول لدول غرب حوض المتوسط في مدريد في اجتماع عُقد في مقر الاتحاد الإسباني لمنظمات الأعمال (مدريد، 14 فبراير/شباط 2014) وفي المنتدى الثالث لرجال الأعمال المغاربيين (مراكش، 18 فبراير/شباط 2014)، الذي شهد التدشين الرسمي للمبادرة المغاربية للتجارة والاستثمار.

أقيم المنتدى الاقتصادي الثاني لدول غرب حوض المتوسط في 21 مايو/أيار 2014 في لشبونة. وجمع المنتدى - الذي شاركت في تنظيمه البرتغال وموريتانيا بصفتهما طرفي الرئاسة المشتركة لحوار 5+5 والأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والوكالة البرتغالية للتجارة والاستثمار والمؤسسة الصناعية البرتغالية - بين أكثر من 400 مشارك. وقد ألقى نائب رئيس الوزراء البرتغالي باولو بورتاس كلمة رئيسية خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى أكّد فيها دعم البرتغال الكامل لهذه العملية غير الرسمية الديناميكية والفعالة، وشدّد على أهمية دور الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في تعزيزها.

أنشطة المتابعة

في إطار استراتيجية الاتحاد من أجل المتوسط لتنمية القطاع الخاص، نظمت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط جلسة مائدة مستديرة جمعت 50 ممثلاً رفيع المستوى لمؤسسات القطاع الخاص من المنطقة الأورومتوسطية (برشلونة، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014)، تناولت موضوعات البطالة بين الشباب، والتجارة والتنافسية الإقليمية، والمسؤولية الاجتماعية، وغيرها. تجدر الإشارة إلى أن هذه الفعالية كانت الأولى في سلسلة اجتماعات تهدف إلى إشراك مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط ومشاريعه.

وعلى سبيل المتابعة، عُقدت حلقة عمل دراسية مشتركة بين الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والمفوضية الأوروبية لتشجيع تنمية القطاع الخاص وريادة الأعمال في المنطقة في برشلونة في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نهضت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بالمشروع المعتمد من الاتحاد «المركز الأورومتوسطي لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، ودخلت في شراكة مع الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير للربط بين قضايا تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيسير التجارة من خلال تنظيم حلقتي عمل حول تنمية التجارة البينية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان أعضاء اتفاقية أغادير. أقيمت حلقتا العمل في برشلونة في 16 ديسمبر/كانون الأول 2013، وفي القاهرة في 14 ديسمبر/كانون الأول 2014، ونُظمت هذه الأخيرة بالاشتراك أيضاً مع وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية.

◉ المركز الأورومتوسطي لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الربط بين أصحاب الأعمال والمؤسسات والمستثمرين

ظلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط تتعاون عن كثب مع الجهة المقدمة لمشروع المركز الأورومتوسطي لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ودُشّن المشروع في ١ أكتوبر/تشرين الأول 2014 أثناء منتدى تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نابولي.

ويهدف المشروع الذي تروج له غرفة تجارة ميلان ووزارة الشؤون الخارجية الإيطالية إلى إقامة بنية تحتية فعالة للشبكات بين رجال الأعمال والمؤسسات والمستثمرين الأورومتوسطيين، وذلك لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عبر المراحل الحرجة لبدء تأسيسها، ودعم النمو والتدويل.

وتعمل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط عن كثب مع مؤسسة المركز الأورومتوسطي لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تملك شبكة تضم ٢٦ غرفة تجارة ووكالة. وقد نُفّذ البرنامج بالفعل في المغرب وتونس، بينما يجري وضع اللمسات الأخيرة على خطط العمل الخاصة بمصر والأردن. كما تعكف المؤسسة بنشاط على إنشاء نظام خاص بها لاسترجاع المعلومات، وهو خدمة متعددة المستويات خاصة بالمعلومات التجارية الموجهة نحو التدويل.

دفع عجلة الاقتصاد الرقمي في المنطقة

التقارب من خلال الحلول المبتكرة

بغرض تقديم حل إقليمي لبعض التحديات التي تم تحديدها في المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الرقمي، والذي عُقد في بروكسل في 30 سبتمبر/أيلول 2014، اضطلعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بالعمل مع مختلف الشركاء لدفع عجلة التقدم في المجالات الرئيسية التي تم تحديدها في الإعلان الختامي للمؤتمر.

ومنذ إبرام اتفاقية شراكة في أكتوبر/تشرين الأول 2014، عملت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط عن كثب مع مؤسسة لا كايشا المصرفية (إسبانيا) للتعرف على المبادرات المشتركة وتطويرها في مجال الاقتصاد الرقمي وخلق فرص العمل.

شهد يونيو/حزيران 2014 اعتماد أول مشروع في هذا المجال: تعزيز *الاشتمال المالي عن طريق الخدمات المالية عبر الهواتف النقالة*.

◉ تعزيز الاشتمال المالي عن طريق الخدمات المالية عبر الهواتف النقالة

تتعاون الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط تعاوناً وثيقاً مع الجهتين المقدمتين لهذا المشروع (البنك المركزي الأردني والبنك المركزي المغربي) وبنك الاستثمار الأوروبي، بصفته الشريك الرئيسي، لتسريع تنفيذ هذا المشروع.

سيدعم هذا المشروع جهود البنكين المركزيين الأردني والمغربي لوضع لوائح تنظيمية تهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لسكان بلدان البحر الأبيض المتوسط، من خلال حلول مبتكرة للدفع بالتجزئة

مثل الخدمات المالية عبر الهواتف النقالة. ودُشّن المشروع رسمياً في ١ أكتوبر/تشرين الأول 2014 بعقد أول جلسة عمل إقليمية.

مساندة الصناعات الابتكارية

البناء على القدرات الثقافية والابتكارية الإقليمية

تماشياً مع استنتاجات الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول التعاون الصناعي، والذي عُقد في بروكسل في ١٩ فبراير/شباط 2014، تسعى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط جاهدة للنهوض بالمشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال ريادة الأعمال، واستغلال إمكانية الصناعات الثقافية والإبداعية، وتشجيع فرص العمل الجديدة والنمو الشامل للجميع في منطقة جنوب المتوسط.

اعتُمد أول مشروع في هذا المجال في يونيو/حزيران 2014: منتدى إقليمي لتنمية الصناعات والتجمعات الثقافية والإبداعية في منطقة جنوب المتوسط.

◉ منتدى إقليمي لتنمية الصناعات والتجمعات الثقافية والإبداعية في منطقة جنوب المتوسط

يهدف المشروع إلى تكملة وتنمية البعد الإقليمي للأنشطة المنفذة في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الذي دُشن في الربع الأول من عام 2014.

ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية قدرات الأعمال وتعزيز التعاون في مجال ريادة الأعمال والتنمية في الصناعات الثقافية والإبداعية.

اعتمدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط هذا المشروع في يونيو/حزيران 2014، ولم تمض إلا أشهر قليلة حتى دُشّن المشروع رسمياً، وذلك في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014. وعُقد أول اجتماع للجنة اعتماد المشاريع الإقليمية في 11 ديسمبر/كانون الأول 2014.

إضاءات على المشروع

تساعد الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط من خلال هذا المشروع على تحفيز الأعمال في المنطقة بأن تعمل كمنتدى للتعرف على التحديات ونشر الممارسات المثلى لنجاح برنامج الاتحاد الأوروبي/اليونيدو.

شراكات مؤسسية

بغرض تحقيق الاستفادة التامة من أوجه التآزر القائمة مع المؤسسات والأطراف المعنية في المنطقة، عززت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط شراكاتها المؤسسية، وتحديداً من خلال التوقيع على مذكرات تفاهم جديدة، أو تجديد مذكرات قائمة، أسفرت عن مبادرات وأنشطة مشتركة. وتشمل هذه المؤسسات: المصرف الأوروبي للاستثمار، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التكامل المتوسطي، ومؤسسة لا كايشا المصرفية (إسبانيا) وجمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وجمعية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في كاتالونيا.

التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ومؤسسة *لا كايشا المصرفية*.

تيسير النقل والتنقل
براً وبحراً

اضطلعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بدور نشط في إعداد المشاريع والشراكات الاستراتيجية في مجال النقل بهدف تحسين التنقل وتيسير تعاون أوثق بين الدول الأعضاء في المنطقة.

حيث تعاونت الأمانة العامة عن كثب مع المفوضية الأوروبية في التحضير للمؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالنقل، الذي عُقد في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 في بروكسل. علاوة على ذلك، شاركت الأمانة العامة في تنظيم مؤتمر المتابعة المعني بتمويل شبكة النقل عبر المتوسطية المزمع إقامتها في المستقبل، الذي عُقد في 9-10 ديسمبر/ كانون الأول 2014 في تشيفيتافيكيا (إيطاليا).

كما واصلت الترويج لمشاريعها المعتمدة، وأنشأت برامج تعاون ذات طابع مؤسسي مع شركاء آخرين، حيث جرى التوقيع على مذكرتي تفاهم مع مركز دراسات النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق.

إن تحقيق الاستغلال الأمثل لطرق الاتصال والتجارة في المنطقة براً وبحراً مكوّن بالغ الأهمية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين على المدى الطويل، وإقامة روابط أقوى بين الدول الأعضاء والحفاظ عليها، وتبادل أفضل الممارسات، وبناء شبكة نقل عبر متوسطية قوية ذات أدوات حيوية نضمن بواسطتها التنافس العالمي للمنطقة.

وعلى هذا النحو تواصل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ترتيب أولويات أهدافها الاستراتيجية لتعزيز التعاون في هذا المجال على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالنقل

إعطاء دفعة لشبكة النقل عبر المتوسط

شاركت الأمانة العامة للاتحاد بنشاط مع المفوضية الأوروبية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالنقل، الذي عُقد بنجاح في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 في بروكسل، وكان أول مؤتمر بهذا الحجم في المنطقة منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي المعني بالنقل في مراكش في ديسمبر/كانون الأول 2005.

وضع الوزراء خطة العمل الإقليمية للنقل للفترة 2014-2020 في إطار المنتدى الأورومتوسطي للنقل، وتم اعتمادها في المؤتمر.

إضاءة

اختيرت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، بصفتها مشاركاً في اللجنة التوجيهية لخطة العمل الإقليمية للنقل، لتقديم الدعم الفني الدائم وبالتالي واصلت المشاركة النشطة في إعداد وحضانة مشاريع شبكة النقل عبر المتوسطية المزمع إقامتها في المستقبل.

مؤتمر تمويل شبكة النقل عبر المتوسطية المزمع إقامتها في المستقبل

المضيّ خطوة إلى الأمام في اتجاه جمع الأموال اللازمة

على سبيل المتابعة للمؤتمر الوزاري، وبالتعاون مع الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي، شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في تنظيم المؤتمر الدولي رفيع المستوى حول «تمويل شبكة النقل عبر المتوسطية المزمع إقامتها في المستقبل». جمع المؤتمر، الذي عقد في تشيفيتافيكيا (إيطاليا) في 9-10 ديسمبر/كانون الأول 2014، مؤسسات مالية دولية كبرى وجهات مانحة وشركات من القطاع الخاص من أجل تعبئة الأموال المتاحة لدعم تنفيذ شبكة النقل عبر المتوسطية المزمع إقامتها في المستقبل.

مجموعة عمل الاتحاد من أجل المتوسط المعنية بالنقل

رصد التقدم والتطلع إلى المستقبل

تم تنظيم العديد من اجتماعات مجموعات عمل الاتحاد من أجل المتوسط المعنية بالنقل خلال الفترة 2013-2014 لموافاة هيئة الخبراء الدوليين

بالنتائج الرئيسية وآفاق عقد مؤتمر وزاري ثانٍ معني بالنقل للاتحاد من أجل المتوسط لنشر وتبادل نتائج التقييمات الداخلية لمشاريع النقل، وتقديم تقرير حالة حديث عن مشاريع الاتحاد المعتمدة، وتقديم تقرير عن الوضع الراهن بخصوص المنهجية متعددة المعايير لتقييم مشاريع النقل التي تعدها الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط.

المشاريع الإقليمية الاستراتيجية الرئيسية في مجال النقل

استكمال المحور الأوسط من الطريق البري السريع للمغرب العربي

بالتعاون الوثيق مع الجهة المقدمة للمشروع، وهي مركز دراسات النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط (وهو الأمانة العامة لمجموعة وزراء النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط - حوار 5+5) ووزيري النقل المغربي والتونسي، واصلت الأمانة العامة للاتحاد متابعة مراحل تصميم المشروع أثناء هذه الفترة. ويهدف المشروع إلى استكمال المحور الأوسط من الطريق البري السريع للمغرب العربي، الذي سيوفر طريقاً سريعاً متصلاً يربط موريتانيا بليبيا. سيسمح اختتام مرحلة التصميم للأمانة العامة وللبلدين الشريكين بالقيام سوياً بنشاط جمع الأموال اللازمة للإنشاء.

علاوة على ذلك شرعت الأمانة العامة للاتحاد في إعداد المكون الأفقي للمشروع مع الجهة المقدمة وهي مركز دراسات النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط وبالشراكة مع الاتحاد الدولي للنقل على الطرق، والذي يهدف إلى دمج الأشغال في تنفيذ البنى التحتية الثانوية (المعابر الحدودية، مناطق الاستراحة، نقاط الصيانة، إلخ) وإلى إضافة سلسلة من المكونات «الناعمة» (اتفاقيات العبور الدولية، الأنشطة التدريبية لموظفي الجمارك، إلخ). ونتيجة لهذه المكونات ستكون البنية التحتية صالحة فوراً لحركة المرور الإقليمية بمجرد الانتهاء من أشغال الإنشاء.

إضاءات على المشروع

قدمت الأمانة العامة للاتحاد والجهة المقدمة للمشروع خطة عمل لهذه الأعمال الأفقية وتم تبنيها خلال الدورة الأخيرة لمؤتمر وزراء النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط (5+5) المنعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2014. وهي تفتح الباب أمام تنفيذ أعمال ملموسة فيما يخص تيسير التجارة والتمويل والنقل متعدد الوسائط في 2015.

مشروع السكك الحديدية الوطنية الأردنية

إقامة الجزء الأول من شبكة سكك حديدية إقليمية

منذ اعتماد المشروع في ديسمبر/كانون الأول 2012، واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط العمل المكثف لوضع خارطة طريق شاملة للمشروع، وقد اعتمدت السلطات الأردنية هذه الخارطة في 2013. سيدمج هذا المشروع الطموح شبكة السكك الحديدية الأردنية في الشبكة الإقليمية ويحقق ربطاً فعالاً بالسكك الحديدية مع البلدان المجاورة.

وتلت خارطة طريق المشروع مجموعةٌ من الدراسات التكميلية حول تشغيل القطارات ونموذج التشغيل المتبادل، وقد نفذت في 2014 بمساندة وتنسيق من الأمانة العامة للاتحاد. واستحدثت خارطة طريق المشروع والدراسات التي أعقبتها نهجاً مبتكراً للمشروع استناداً إلى تقييم العلاقات والصلات بالمبادرات الأخرى في قطاع النقل، على كل من المستويين الوطني والإقليمي. وسوف تساعد هذه الأعمال على نشر المعرفة بعناصر المشروع الأساسية وزيادة وعي الجهات المانحة المحتملة.

إضاءات على المشروع

سيؤذن افتتاح مواقع العمل على امتداد المقطع الرابط بين منجم الفوسفات في الشيدية بالخط المار جنوب معان بتدشين مرحلة إنشاء المشروع.

برامج تدريب لوجيسميد

دُشّن مشروع برامج تدريب لوجيسميد، الذي تقدمه مجموعة وزراء النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط - حوار ٥+٥، رسمياً في ١٧ يونيو/حزيران 2013 في برشلونة في حضور وزراء النقل وممثلين رفيعي المستوى من البلدان المشاركة في المشروع والمفوض الأوروبي شتيفان فول، ونائب رئيس المصرف الأوروبي للاستثمار فيليب دو فونتاين فيف، والسكرتير التنفيذي للجنة التوجيهية لصندوق شراكة دوفيل مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية جوناثان وولترز.

شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بنشاط مع مركز دراسات النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط، وهو الأمانة العامة لمجموعة وزراء النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط، في العمل الفني المطلوب لتنفيذ مختلف الأعمال المتوقعة في مجالات هذا المشروع الثلاثة: التنسيقي والرصدي والتدريبي. وشملت الأعمال الملموسة المساعدة في إنشاء وتنسيق ونشر البرامج الموجهة نحو الأفراد المعنيين، بما في ذلك الموظفين الحكوميين وسلطات الموانئ وموظفي الجمارك، وإقامة رابطات لوجستية وتعزيزها.

إضاءات على المشروع

عقب إبرام الترتيبات المالية بين المفوضية الأوروبية والمصرف الأوروبي للاستثمار في نهاية 2013 بدأت مرحلة تنفيذ المشروع في 2014 تحت إدارة مركز دراسات النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط، وهي الأمانة العامة لمجموعة وزراء النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط (5+5). وقد اختيرت الجهة الراعية لقيادة الإدارة الفنية لكل مراحل المشروع نيابة عن المصرف الأوروبي للاستثمار.

المفوض الأوروبي السيد شتيفان فول متحدثاً أمام الحضور بمناسبة تدشين مشروع برامج تدريب لوجيسميد. برشلونة، 17 يونيو/حزيران 2013.

شراكات مؤسسية

تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الدولي للنقل على الطرق في جنيف في 15 إبريل/نيسان 2013. وتهدف هذه المذكرة إلى إعداد مبادرات مشتركة في مجال النقل واللوجستيات في المنطقة المتوسطية، وتوحيد وتأمين الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وتسريع وتيسير عمليات العبور الجمركي، وتقليل تكاليف المعاملات وأزمنة الانتظار على الحدود، والسماح للمنطقة بالاستفادة الكاملة من تيسير التجارة والنقل.

على هامش المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالنقل، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ومجموعة وزراء النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار 5+5). أضفت هذه المذكرة الطابع المؤسسي على التعاون النشط القائم مع مركز دراسات النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط، وهي الأمانة العامة لمجموعة وزراء النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار 5+5).

الترويج لمشاريع حضرية مستدامة ومبتكرة

بلورت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أعمالاً بارزة في مجال التنمية الحضرية في الفترة 2013-2014.

حيث استكملت بنجاح العمل التحضيري لاستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية، مما مهّد الطريق إلى عقد مؤتمر وزاري ثانٍ للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة في المستقبل القريب. في إطار «مبادرة تمويل المشاريع الحضرية»، التي تمثل عنصر التمويل في الاستراتيجية تم تحديد خمسة عشر مشروعاً في عام 2014 توطئة لاعتمادها المحتمل من الاتحاد من أجل المتوسط. وقد اعتُمد مشروعان، أحدهما في يونيو/حزيران والآخر في ديسمبر/كانون الأول.

ويظل الترويج للمشاريع الحضرية المستدامة والمبتكرة ودعمها في صدارة جدول أعمال الاتحاد من أجل المتوسط.

وقد أكدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير على التزامها المستمر بإحداث تحول في المناطق الحضرية التي تشهد حرماناً من التنمية أو تنمية زائدة عن الحد من خلال إجراءات حاسمة.

بالتعاون مع أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء، ساهم الاتحاد من أجل المتوسط بنشاط في المشاريع التي تقدم نموذجاً قابلاً للتكرار، وذلك بتحسين البنية التحتية والخدمات العامة لفائدة المواطنين والمنطقة بأسرها.

تشجيع التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة: مبادرة تمويل المشاريع الحضرية

إيجاد حلول تعاونية للتحديات الإقليمية الكبرى

اعتمدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في عام 2014 مشروعين في إطار «مبادرة تمويل المشاريع الحضرية» الرائدة في المنطقة وهما مشروع التطوير الحضري لإمبابة في مصر في يونيو/حزيران، ومشروع صفاقس تبرورا في تونس في ديسمبر/كانون الأول.

وتشغل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط عضوية اللجنة التوجيهية لمبادرة تمويل المشاريع الحضرية وتترأس لجنة المشاريع. أُعدت هذه المبادرة اتساقاً مع الاختصاص الذي نُص عليه في المؤتمر الوزاري المعني بالتنمية الحضرية المستدامة، الذي عُقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

وتكمن قيمتها المضافة في النهج التعاوني المتبع في عموم العملية، والذي دُمج في منهجية المشروع لتحديد المشاريع التي تشرك الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والسلطات المحلية. وهي تقدم حلولاً تصاعدية قابلة للتكرار إقليمياً استجابة لتحديات التنمية الحضرية الكبرى التي تواجه المنطقة. وهذه الحلول متعددة الأبعاد ومصممة لتغطية الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية في آن واحد.

بدأت مبادرة تمويل المشاريع الحضرية عملياتها في 2013 مع *الوكالة الفرنسية للتنمية* والمصرف الأوروبي للاستثمار وبنك التنمية الألماني *وصندوق الودائع والأمانات الفرنسي*. ووفّر التمويل مرفق الاستثمار في دول الجوار التابع للاتحاد الأوروبي. وسرعان ما انضم المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وفنلندا إلى المبادرة بعد ذلك.

إضاءة

وقع الاختيار على مجموعة أولية تضم 50 مشروعاً من بين 122 مشروعاً قدمتها البلدان التسعة المشاركة (تركيا وفلسطين وإسرائيل والمغرب وتونس ولبنان ومصر والأردن والجزائر) باستثمارات محتملة قيمتها 3،5 مليار يورو. وخُفضت المجموعة فيما بعد إلى 25 مشروعاً. فيما يخص اختيار المشروعات الخمسة عشر النهائية، ترأست الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بعثات وفود مبادرة تمويل المشاريع الحضرية إلى البلدان المشاركة لعقد مناقشات مع الجهات المروجة للمشاريع والإدارات العامة المعنية أثناء الفترة 2013-2014.

في إطار مبادرة تمويل المشاريع الحضرية، عقدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط اجتماعاً تشغيلياً مع أصحاب المصلحة المحتملين (المؤسسات الإقليمية والفنية) بمشروع بناء القدرات في مجال التنمية الحضرية التابع للجمعية الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية.

مشروع التطوير الحضري لإمبابة

توفير الخدمات العامة الحيوية للمواطنين

يهدف هذا المشروع، الذي اعتمده كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط في يونيو/حزيران 2014، إلى تعزيز دمج إمبابة - وهي من المناطق الأشد كثافة سكانياً والأقل تخطيطاً في القاهرة - في منطقة القاهرة الكبرى. ستوفر المبادرة البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية لنحو 700 ألف ساكن، بما في ذلك المراكز الطبية والمدارس والمتنزهات والمنشآت الرياضية وغيرها.

صفاقس تبرورا

بث روح جديدة في منطقة حضرية في حاجة للتنمية

مشروع صفاقس تبرورا، الذي اعتمده كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط في ديسمبر/كانون الأول 2014، مكرس لتجديد شباب صفاقس، وهي من أهم المدن الصناعية والتجارية في جنوب تونس. هذه المدينة موقع لصناعة الفوسفات، وقد حالت مستويات التلوث العالية دون جهود تنميتها. وعقب إزالة التلوث بالساحل الشمالي للمدينة، سيعيد المشروع تأهيل شواطئها ويخلق 420 هكتاراً من الأرض لتوسيع رقعة المدينة.

دعم تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة

إدراكاً لأهمية التصدي لتحديات الطاقة، واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط النهوض بدورها كمنتدى للدول الأعضاء والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية والمنشآت الصناعية والخبراء العاملين على تعزيز التآزرات في ميدان الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وللمساعدة على تعزيز الحوار والتعاون اللازم لتحقيق هذا الهدف، شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في تنظيم اجتماعين مخصصين لكبار المسؤولين عقدا في 2014 في الأردن وبرشلونة. كما شاركت في المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالطاقة المنعقد في 11 ديسمبر/كانون الأول 2013، والذي كان بمثابة خطوة مهمة نحو تطوير حوار أكثر تنظيماً بشأن الطاقة في المنطقة المتوسطية.

علاوة على ذلك، اتبعت الأمانة العامة للاتحاد نهجاً مزدوجاً لتعزيز الحوار الإقليمي والترويج للمشاريع في 2014، حيث شكلت لجنتين فنيتين موسعتين. في إبريل/نيسان 2014، اعتمد كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط مشروع مزرعة الرياح في الطفيلة.

تشجيع الحوار الإقليمي حول الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

تشجيع الحوار حول السياسات والمشاريع

عُقد اجتماعان مخصصان لكبار المسؤولين بتكليف من الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط، أحدهما في الأردن في 29-30 مايو/أيار 2013 والآخر في إسبانيا في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بمشاركة ممثلين من الدول أعضاء الاتحاد، والمفوضية الأوروبية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية، وهيئات الطاقة الوطنية وغيرها من المنظمات ذات الصلة بالطاقة، وكذلك كبار أعضاء الصناعة.

في المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالطاقة، الذي عُقد في 11 ديسمبر/كانون الأول 2013، أيّدت الدول أعضاء الاتحاد العمل المنفذ، معربة عن تقديرها للأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط باعتبارها المنتدى الملائم للحوار المقنن بشأن الطاقة في المنطقة.

وفي 2014، وبهدف عام يتمثل في تحديد المشاريع بالاشتراك مع الدول الأعضاء، تبنت الأمانة العامة للاتحاد منهجية قائمة على ركيزتين مترابطتين ومتكاملتين وهما الحوار الإقليمي/التعاون الفني والترويج للمشاريع.

إضاءة

سيساعد الحوار الإقليمي، من خلال اجتماعات اللجنة الفنية الموسعة (انظر ما يلي)، الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على تحديد المشاريع المحتملة.

وفي الوقت نفسه ستتمخض المشاريع الحالية عن مزيد من الحوار الإقليمي.

اللجنة الفنية الموسعة

وضع خارطة طريق للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لعام 2015

صُممت اللجنة الفنية الموسعة لتيسير الحوار بشأن السياسات. وتمثل اللجنة منبراً شاملاً للجميع وديناميكياً للتبادل والتفاعل يضم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة العاملين في ميدان الطاقة المتجددة/كفاءة الطاقة. ومن أجل تكملة اللجنة الفنية الموسعة، نظمت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط وأدارت جلسة عمل حول الطاقة شارك فيها أصحاب المصلحة مشاركة نشطة. وتمكنت هذه الجلسة من توحيد التوجه التشغيلي، مع استلهام أهداف تقارب السياسات من الحوار الذي أجري من قبل.

كانت المحصلة البناءة التي أسفرت عنها جلسة تبادل الأفكار محورية في خروج اجتماعي اللجنة الفنية الموسعة إلى النور، وهما الاجتماعان اللذان عقدا في 2014، وأسفرا عن إنشاء أربعة فرق عمل.

هذه الفرق التابعة للجنة الفنية الموسعة موجهة نحو وضع السياسات، وكذلك تحديد المشاريع والترويج لها في المجالات التالية:

1. أفضل الممارسات (السياسات واللوائح التنظيمية)؛
2. والبنية التحتية/الأواصر البينية.
3. وكفاءة استخدام الطاقة.
4. وإيجاد فرص العمل وسلسلة القيمة المحلية.

لُخصت استنتاجات الفرق العاملة الأربعة ووُزعت على هيئة خارطة طريق لعام 2015، تضمنت تحديد مشاريع تجريبية وأمثلة على أفضل الممارسات فضلاً عن مهام محددة تضطلع بها كل فرقة من أجل الاجتماع الثالث للجنة الفنية الموسعة.

بالتوازي مع الاجتماع الثاني للجنة الفنية الموسعة، نُظمت حلقة عمل ضمت خبراء من المغرب وتونس ومصر بالتعاون مع المصرف الأوروبي للاستثمار والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وذلك بهدف تقديم دراسة «تقييم إمكانيات صناعة الطاقة المتجددة في البلدان المتوسطية الشريكة»، التي تقيّم قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير صناعات الطاقة المتجددة المحلية.

حشد الموارد المالية

بمساندة من اللجنة الفنية الموسعة وفرق العمل الخاصة بها، تحرز الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط تقدماً في المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها. ويسير هذا التقدم في اتجاه خلق بيئة سليمة للتوفيق بين الاستثمارات الدولية المحتملة والمشاريع المعتمدة في المنطقة المتوسطية.

فيما يخص الأدوات المالية وآلية إدارة المخاطر، واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط العمل بالتعاون الوثيق مع المصرف الأوروبي للاستثمار من أجل التفعيل الكامل لمبادرة التحضير لمشاريع خطة الطاقة الشمسية في البحر الأبيض المتوسط بنهاية 2014. ويتمثل الهدف العام لهذه المبادرة في توفير المساعدة الفنية لدعم التحضير للمشاريع وإعدادها في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وقدرات نقل الطاقة المتجددة للربط بشبكة الكهرباء في المنطقة. وتمول المفوضية الأوروبية هذا البرنامج الموجه نحو البلدان المتوسطية الشريكة المؤهلة في إطار مرفق الاستثمار في دول الجوار، وستشارك الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط مشاركة نشطة في عمل لجنته التوجيهية.

إضاءة

كانت فرص الاستثمار الخاصة في الطاقة المتجددة/كفاءة الطاقة أيضاً في صدارة أولويات الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط واللجنة الفنية الموسعة. وفي هذا الصدد، ستعقد الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط منتدى للطاقة ومناخ الأعمال أثناء 2015 بهدف تبادل الخبرات وعرض فرص الأعمال المحتملة في المنطقة.

ويتواصل البحث عن الأدوات المالية المبتكرة الأخرى، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومبادرات التمويل الجماعي الواعدة.

إعداد مشاريع إقليمية استراتيجية رئيسية في مجال الطاقة

تولید الطاقة وخلق فرص العمل في الأردن

مزرعة الرياح في الطفيلة

يفتح مشروع مزرعة الرياح في الطفيلة، الذي اعتُمد في إبريل/نيسان 2014، آفاقاً جديدة لمشاريع الطاقة المتجددة في بلدان البحر المتوسط. سيغطي المشروع 3% من الطلب الوطني على الطاقة الكهربائية في الأردن وسيخلق فرص عمل كبيرة للعاملين المؤهلين.

تقع مزرعة الرياح في محافظة الطفيلة وتبلغ قدرتها الإنتاجية 117 ميغاواط، وهي تساهم في تحقيق استراتيجية الأردن للطاقة وكذلك الأهداف الإقليمية في مجال الطاقة النظيفة. وقد وضع الأردن هدفاً طموحاً للحصول على ما نسبته 10% من إجمالي احتياجاته من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2020، وسوف تشكل طاقة الرياح 66.6% من تلك النسبة. ويتماشى المشروع مع مبادئ الحوار الإقليمي، إذْ سيساهم في تقليل اعتماد البلد بشكل كبير على واردات الطاقة مع تنمية توليد الطاقة المتجددة في الوقت نفسه.

إضاءات على المشروع

سيخلق مشروع مزرعة الرياح في الطفيلة أيضاً سلسلة قيم محلية (فرص عمل وقدرات تدريبية)، ويحسّن إمكانية الحصول على الطاقة، ويرفع مستوى أمن الطاقة، ويقلل من انبعاثات غاز الدفيئة.

طاقة الرياح من مصادر الطاقة المتجددة التي تبشّر بمستقبل واعد للغاية، وستكون مزرعة الرياح في الطفيلة أول مشروع للطاقة المتجددة يبدأ العمل في الأردن ويزود الشبكة الأردنية بالطاقة. وهو يشكل سابقةً لمشاريع الطاقة المتجددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بكونه نموذجاً لأفضل الممارسات ومثالاً للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص (الشراكة بين القطاعين العام والخاص والوفاق بينهما). ويتمتع مشروع الطفيلة، بصفته استثماراً خاصاً، بتأثير كبير عابر للحدود يبرهن على فرص الأعمال المتنامية في المنطقة، كما أنه يعد نموذجاً يُحتذى به.

شراكات مؤسسية

فهم متجدد

بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها مع الأجهزة والوزارات في الدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، عززت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط شراكاتها المؤسسية مع المفوضية الأوروبية (*المديرية العامة للطاقة والمديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ*) وجامعة الدول العربية. وقد وقّعت بالفعل على مذكرات تفاهم مع أصحاب المصلحة الإقليميين المتخصصين، بما في ذلك المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والمرصد المتوسطي للطاقة، ومشروع ميدغريد، ومبادرة ديزرتيك الصناعية، *والمعهد المتوسطي للطاقة المتجددة*.

علاوة على ذلك، واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط تعزيز شراكاتها في ميدان الطاقة. ويجري إعداد مذكرات تفاهم جديدة مع الشركاء الأساسيين، مثل الوكالة الدولية للطاقة، ورابطة مشغلي شبكات نقل الكهرباء المتوسطيين، ورابطة منظمي الطاقة المتوسطيين، والأمانة العامة لميثاق الطاقة. ويجري العمل على توسيع محتوى مذكرات التفاهم القائمة لاشتمال القضايا المتصلة بالطاقة، وتحديداً في إطار مذكرة التفاهم الموقعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، فمنذ 2014 والأمانة العامة عضو في اللجنة التوجيهية لمشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط.

التركيز على بناء القدرات والتدريب

واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط تأكيدها على أهمية أنشطة بناء القدرات والتدريب في المنطقة. فأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت الأمانة العامة للاتحاد مع حلول الطاقة المتجددة لبلدان البحر الأبيض المتوسط، ومؤسسة إينيل، وبوليتيكنيكو دي ميلانو، في النسخة الأولى من دورة تدريبية متقدمة المستوى بعنوان «دمج حلول الطاقة المتجددة في أسواق كهرباء بلدان البحر الأبيض المتوسط» (ميلانو، 17-28 نوفمبر/تشرين الثاني 2014). وستواصل تعزيز هذا التعاون في النسخ المستقبلية.

التصدي لتحديات
تغير المناخ في المنطقة

كان المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالبيئة وتغير المناخ، الذي عُقد في 13 مايو/أيار 2014 في أثينا، تعبيراً بارزاً عن التزام البلدان الأورومتوسطية بالتصدي لتغير المناخ، وذلك على أعلى مستوى سياسي. كما آذن أيضاً ببدء الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف) المقرر انعقاده في باريس في نهاية 2015.

وافق الوزراء على إنشاء «مجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ»، التي اجتمعت لأول مرة في أكتوبر/تشرين الأول 2014. كما وافق الوزراء أيضاً على إنشاء فريق العمل المتوسطي المعني بالبيئة وتغير المناخ، الذي سيجتمع كل سنتين لضمان استمرار الحوار الإقليمي ولتقييم التقدم المحرز في الأعمال المشتركة.

مجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ

تعزيز الحوار الإقليمي لتحفيز التغيير الإيجابي

عُقد المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالبيئة وتغير المناخ في أثينا في 12-13 مايو/أيار 2014، وقد سبقه مؤتمر لأصحاب المصلحة عُقد في عمّان في 10-11 مارس/آذار 2014.

وقد اشتمل إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط الصادر في 13 مايو/أيار 2014 لأول مرة على تغير المناخ باعتباره مجال تعاون له الأولوية بالنسبة للاتحاد من أجل المتوسط. وشدد على ضرورة التصدي لتغير المناخ من حيث صلته الوثيقة بالشواغل الإقليمية الكبرى الأخرى، مثل الطاقة وشح المياه والتصحر والأمن الغذائي والزيادة السكانية والصمود في مواجهة الأحوال الجوية القاسية.

وفي هذا السياق، كلّف إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط الأمانة العامة للاتحاد بإنشاء مجموعة تسمى «مجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ» خلال النصف الثاني من 2014. وقد تم تكوين مجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ لتعمل بمثابة منتدى إقليمي يجمع بين ممثلين من الحكومات والوكالات والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والخبراء المعنيين من المنطقة. وتهدف المجموعة إلى النهوض بالحوار الإقليمي وتحفيز التعرف على مشاريع ومبادرات معينة ومساندتها وتطويرها، كلاً في مجالي تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

واتساقاً مع هذا الهدف، اقترحت معظم الدول الأعضاء مراكز تنسيقها الوطنية التابعة للمجموعة، ثم قامت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، بالتعاون الوثيق مع الشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط، برسم خريطة لأصحاب المصلحة والمبادرات الحالية المعنية بتغير المناخ في المنطقة.

وقد عُقد الاجتماع الأول لمجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ في برشلونة في 13-14 أكتوبر/تشرين الأول 2014، حيث تم فيه الاتفاق على نقاط رئيسية كالمجالات ذات الأولوية للتصدي لتغير المناخ في المنطقة وخطة عمل للفترة 2014-2015 اشتملت على مبادرات محددة يتم إعدادها أثناء 2015. وأعربت مجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ عن اهتمام خاص بتعزيز المعرفة المناخية في المنطقة، حيث بحثت آليات تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ - بما في ذلك إشراك القطاع الخاص - ومساندة الدول الأعضاء في تحديد وإعداد المشاريع الواردة في إجراءات التخفيف الملائمة لها على الصعيد الوطني. كما دشنت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أيضاً عملية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني في أعمال مجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ، وذلك اتساقاً مع تكليف الإعلان الوزاري.

أنشطة الاتصال

على الرغم من عدم ارتباطها ارتباطاً مباشراً بالمفاوضات الدولية، تساند مجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ أيضاً الدول الأعضاء في إعداد مساهماتها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي تنفيذ التزاماتها ما أن يتم التوصل إلى اتفاق دولي. كما تشاركت المفوضية الأوروبية والأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في تنظيم فعاليتين على هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته ١٩ في وارسو وفي دورته ٢٠ في ليما، وذلك بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء. واستهدفت الفعاليتان إبراز هذه العملية وبيان كيف يمكن تجميع منظومة معقدة من مختلف المبادرات والبرامج والهياكل لخلق التآزرات، مع اشتمال أصحاب المصلحة والقطاع الخاص ومختلف مستويات الحوكمة في الوقت نفسه.

الترويج لمشاريع المياه والبيئة من أجل مستقبل مستدام في منطقة البحر المتوسط

في إطار التزامها المتواصل بمجال المياه والبيئة، شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في التحضير للمؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالبيئة وتغير المناخ، الذي عُقد بنجاح في مايو/أيار 2014.

وقد نجح المؤتمر في إسناد اختصاصات تكمّل العمليات المعتمدة والاجتماعات الاستراتيجية الأخرى، مثل الإطار العام لاتفاقية برشلونة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

مكّنت هذه التطورات الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط من العمل عن كثب وباتساق مع شركائها في عملية تحديد وتنفيذ مشاريع تحقق أثراً اجتماعياً اقتصادياً وبيئياً إيجابياً على المنطقة.

وبالتالي واصلت الأمانة العامة للاتحاد الترويج لمشاريعها القائمة، ونجحت في استصدار اعتماد من كبار المسؤولين لمشاريع جديدة تساند بنشاط إعداد مشاريع استراتيجية تحقق الاستغلال الأمثل لموارد المياه وإدارتها في مناطق متوسطية أساسية.

بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، والسلطات الوطنية والمحلية، وأصحاب المصالح الآخرين، أقامت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط وعززت شراكات حيوية، وضمنت الحصول على تمويل ضروري، وأبرزت المشاريع الإقليمية التي تلبي حاجات ملايين المواطنين.

المؤتمر الوزاري المعنيّ بالبيئة وتغير المناخ

ضمان الالتزام والتعاون من أجل التغيير

عُقد المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالبيئة وتغير المناخ في 13 مايو/أيار 2014 في أثينا، وكانت محاوره الثلاثة ذات الأولوية هي: مبادرة أفق 2020 لإزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط، والإنتاج والاستهلاك المستدامان، وتغير المناخ.

وافق الوزراء على تدشين المرحلة الثانية من مبادرة أفق 2020 لإزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط، وذلك بمشاركة كاملة من الأمانة العامة للاتحاد. ولعبت الأمانة العامة للاتحاد دوراً نشطاً في العمل الفني التحضيري للمؤتمر، وساندت تحديداً استعراض منتصف المدة لمبادرة أفق ٢٠٢٠، وذلك بإجراء واحد من أربعة تقييمات فنية مترابطة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الموازنة الوطنية لخطة عمل المتوسط، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والوكالة الأوروبية للبيئة، والأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط) ضرورية لتدشين المرحلة الثانية.

كما دعت البلدان أيضاً إلى اشتراك الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط مع المصرف الأوروبي للاستثمار في رئاسة المجموعة الفرعية للحد من التلوث التابعة لأفق 2020 وإلى المساهمة في تفصيل برنامج العمل للمرحلة الثانية من أفق 2020، التي تم اعتمادها من قبل اللجنة التوجيهية في اجتماع عقد في برشلونة في ديسمبر/كانون الأول 2014.

علاوة على ذلك، طلبت البلدان وضع معايير لتحديد أولويات الاستثمارات المستدامة بحيث تتواءم كما ينبغي مع عملية مراجعة خطط العمل الوطنية المنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط.

إضاءة

- رحّب الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالبيئة وتغير المناخ أيضاً بتدشين عملين رئيسيين بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهما تحديداً برنامج سويتش-ميد الممول من الاتحاد الأوروبي، و «برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين والكفاءة في استخدام الموارد بالبحر الأبيض المتوسط» المعتمدة من الاتحاد من أجل المتوسط.
- أفضى الإعلان الوزاري إلى إنشاء «مجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ»، التي اتفقت على الاجتماع مرة واحدة على الأقل سنوياً، وإنشاء «الفريق العامل المتوسطي المعني بالبيئة وتغير المناخ»، الذي اتفق على الاجتماع كل سنتين، وهذا مثال ممتاز على الالتزام والتعاون من أجل التغيير.

زيادة إمكانية الوصول إلى موارد المياه وإدارة المياه

محطة تحلية المياه لقطاع غزة

التزام بخفض التلوث وتعزيز خلق الوظائف وتيسير التنمية الاقتصادية المستدامة

واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط دعم واحد من مشاريعها الرئيسية للمنطقة، وهو محطة تحلية المياه لقطاع غزة، الذي قدمته سلطة المياه الفلسطينية.

سيساعد المشروع على التصدي للنقص الكبير في المياه لسكان يتزايدون باستمرار وبالتالي يقدم استجابة ضرورية وملموسة لحاجات 1.8 مليون مواطن. كما سيساهم المشروع والأشغال المرتبطة به أيضاً في خفض التلوث في منطقة البحر المتوسط، حيث ينفَّذ هذا المشروع الرئيسي ضمن برنامج أوسع للمياه والصرف الصحي، مما يعزز إيجاد فرص العمل وييسر التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المنطقة كثيفة السكان.

أثناء عامي 2013 و2014، وحّدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط جهود المؤسسات الرئيسية المشاركة للنهوض بأهم جوانب المشروع. وتشمل هذه الجهود النهوض بالآلية المالية لإدارة التمويل المقدم للمشروع، وتصميم خارطة الطريق لنموذج تشغيلي لإمداد الطاقة لإدارة المحطة، ووضع التصميم التصوري للمحطة، والعمل لتحسين الاستدامة المالية للمشروع.

ركزت الأمانة العامة للاتحاد جهودها على زيادة التيسير بين الحكومات لضمان تنفيذ المشروع بنجاح وتقديمه بشكل ملائم لضمان الدعم التمويلي. وقد تم تنفيذ العديد من المهام في فلسطين لمساندة سير الحكومة في معالجة التحديات الفنية والمالية.

وفي يونيو/حزيران 2014، ترأست الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والمفوضية الأوروبية بشكل مشترك اجتماعاً تنسيقياً للمؤسسات المالية الدولية في بروكسل، بمشاركة المصرف الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، ووكالات الأمم المتحدة، ومسؤولين حكوميين فلسطينيين. نتيجة لذلك تم احراز تقدم كبير في الجوانب الأساسية للإعداد الفني للمشروع.

إضاءات على المشروع

بمناسبة المؤتمر الدولي حول فلسطين: إعادة إعمار غزة (القاهرة، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2014)، أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس مجدداً للأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط على ضرورة مشروع تحلية المياه وأهميته الحيوية. ولاحقاً قام مدير صندوق الأقصى لفلسطين التابع للبنك الإسلامي للتنمية بزيارة إلى مقر الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط وكان برفقته الممثل الفلسطيني إلى الصناديق العربية، لتأكيد التزام الصناديق العربية بالمشروع.

حوكمة وتمويل
قطاع المياه في البحر الأبيض المتوسط

يهدف مشروع «حوكمة وتمويل قطاع المياه في البحر الأبيض المتوسط» إلى تحسين الحوكمة العامة وجذب الاستثمارات إلى قطاع المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تشمل الأهداف الأساسية تشخيص أهم عقبات الحوكمة التي تعوق الاستخدام الكفء للتمويل، وتحليل الفرص والتحديات الناشئة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم تطوير خطط عمل توافقية قائمة على أفضل الممارسات الدولية.

دُشن المشروع، الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط، في مايو/أيار 2013 في مقر الاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة بحضور ممثلين وزاريين من البلدان المشاركة. وقد أُبرم اتفاق بين المصرف الأوروبي للاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بخصوص مساهمة المصرف الأوروبي للاستثمار في يونيو/حزيران 2013.

نُفذت المرحلة الأولى من مشروع حوكمة وتمويل قطاع المياه في البحر الأبيض المتوسط بنجاح في تونس والأردن في 2014، وتُوجت بالمؤتمر الإقليمي الأول الذي عقد في أكتوبر/تشرين الأول 2014 في أثينا. وتم تبادل الخبرات التي وُثقت في المرحلة الأولى مع المشاركين من أنحاء منطقة البحر المتوسط.

وفي يونيو/حزيران 2014، اختُتم تنفيذ المرحلة الأولى، وذلك بعد مستوى مكثف من الحوار بشأن السياسات والعمل التحليلي، مع حلقة عمل لتدشين التقريرين الوطنيين في عمّان وتونس العاصمة على الترتيب.

إضاءات على المشروع

عقب جهود الأمانة العامة الاتحاد من أجل المتوسط المتواصلة لدعم مقدمي المشروع في تكثيف الموارد المالية، صارت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) شريكاً أساسياً في المشروع بالتوقيع على اتفاق مع الشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط لتمويل المكون الإقليمي بالمشروع ككل. وسوف تنفَّذ المرحلة الثانية من المشروع في فلسطين والمغرب في 2015، يعقبها مؤتمر إقليمي.

وزير المياه المصري والأردني والفلسطيني ونائب وزير التجارة البوسني متحدثين أمام الحضور بمناسبة تدشين مشروع «حوكمة وتمويل قطاع المياه في البحر الأبيض المتوسط». برشلونة، ٢٩ مايو/أيار 2013.

المنصة المعرفية المتوسطية للمياه

تحسين الوصول إلى المعلومات حول تشارُك المياه

وفرت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أدوات حيوية لتعزيز جمع الأموال للمنصة المعرفية المتوسطية للمياه، وأعطت أولوية لأنشطة بناء التآزر الإقليمية.

يهدف مشروع المنصة المعرفية المتوسطية للمياه، الذي اعتُمد في إبريل/نيسان 2014 والذي قدمه المكتب الدولي للمياه ومعهد المياه المتوسطي، إلى تيسير إنتاج وتبادل معلومات المياه لكل الأطراف المعنية في البلدان التجريبية الستة، وهي: الأردن ولبنان وموناكو والمغرب وإسبانيا وتونس.

وتتركز أعمال المشروع على تحسين الحوار وعمليات التخطيط، وتيسير توافر المعلومات لكل أصحاب المصلحة.

وقد وفرت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط معلماً قياسياً اقتصادياً لأنظمة معلومات المياه القائمة لدعم أنشطة جمع الأموال المستمرة. كما أعطت أيضاً أولوية لتخطيط وتنفيذ الأنشطة الإقليمية بالتحالف مع المبادرات الإقليمية القائمة بشأن بيانات البيئة/المياه، مثل نظام المعلومات البيئية المشتركة وبرنامج الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه. وسوف تدعم هذه التآزرات الأنشطة الوطنية وتسلط عليها الضوء.

إضاءات على المشروع

عقب وضع خطة شاملة لجمع الأموال وإقامة اتصال أولي بالجهات المانحة، يسير المشروع بنجاح في البلدان التجريبية، وهي تونس (تنفيذ) والأردن والمغرب (دراسات تعريفية).

حماية البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التنمية المستدامة

برنامج التدخل المتكامل لإزالة التلوث من بحيرة بنزرت، تونس

خفض التلوث في إطار أجندة مبادرة أفق 2020

أثناء عامي 2013 و2014، عملت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط لتيسير جمع الأموال والتعاون كي تخفض المبادرة من التلوث الذي يؤثر على البحر الأبيض المتوسط.

وفي إطار أفق 2020، تم تحديد بحيرة بنزرت الواقعة في شمال تونس كواحدة من نقاط التلوث الحرجة في منطقة البحر المتوسط نظراً لتأثيرها العابر للحدود.

يسعى برنامج إزالة التلوث، الذي اعتُمد في أكتوبر/تشرين الأول 2013، إلى المساهمة في إزالة تلوث البحيرة وخفض التلوث المباشر الذي يؤثر على البحر الأبيض المتوسط. ويركز نهجه المتكامل على إشراك أصحاب المصلحة المحليين مع الاستثمار في الوقت نفسه في المرافق لتقليل النفايات السائلة أو الصلبة والانبعاثات الهوائية حول البحيرة.

ومن المقرر أن ينطلق برنامج التدخل المتكامل في 2015.

إضاءات على المشروع

عملت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في مجال التعاون اللامركزي بالتنسيق الوثيق مع المصرف الأوروبي للاستثمار، وذلك لتحديد مجالات العمل التكاملية ورفع مستوى الشعور بملكية المشروع بين أصحاب المصلحة المحليين. وقد أقيم اتصال محلي بين الجهات التونسية المقدمة للمشروع والسلطات المحلية في فرنسا من أجل مزيد من التطوير ووضع خطة تعاون محددة.

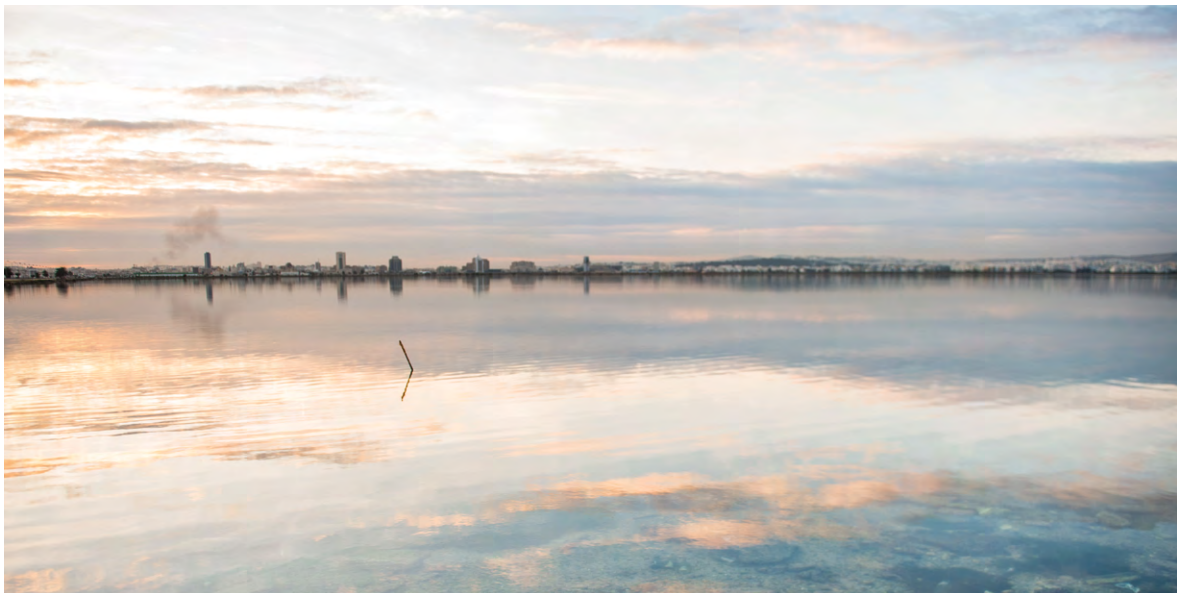

الترويج لاعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامان والكفاءة في استخدام الموارد بالبحر الأبيض المتوسط عقب ريو +20، وتحديداً الكفاءة في استخدام الموارد

الترويج لنهج إقليمي شامل للإنتاج والاستهلاك المستدامين

لعبت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أثناء عام 2014 دوراً أساسياً في جهود جمع الأموال

والتنسيق لمشروع الاستهلاك والإنتاج المستدامين والكفاءة في استخدام الموارد بالبحر الأبيض المتوسط.

لهذا المشروع، والذي اعتُمد في إبريل/نيسان 2014، هدف عام هو الترويج بنشاط لاعتماد أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في عموم منطقة البحر الأبيض المتوسط.

قدم مشروع الاستهلاك والإنتاج المستدامين والكفاءة في استخدام الموارد بالبحر الأبيض المتوسط المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بمساندة من مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

يهدف هذا المشروع الإقليمي على وجه التحديد إلى إتاحة الحصول على تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامة في مصر والأردن والمغرب وتونس (المكون الأول). كما يركز على تحفيز تنمية الصناعات الخضراء وريادة الأعمال في غرب البلقان وتركيا، وذلك من خلال المساعدة الفنية والمشروعات التجريبية (المكون الثاني). وقد استُهل المكون الأول من المشروع في سبتمبر/أيلول 2014.

إضاءات على المشروع

تقدم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط المشورة والدعم للجهات المقدمة لمشروع الاستهلاك والإنتاج المستدامين والكفاءة في استخدام الموارد بالبحر الأبيض المتوسط في جهودها لجمع الأموال للمكون الثاني، كما تعمل أيضاً على ضمان التنسيق التام مع برنامج سويتش-ميد الممول من الاتحاد الأوروبي.

مشروع بلوغرين للبحر المتوسط والمجتمع المدني:
الربط بين منظمات المجتمع المدني في منطقة البحر المتوسط من خلال قضايا البيئة والمياه

تعزيز القدرات والتعاون وفرص التمويل لمنظمات المجتمع المدني العاملة في منطقة البحر المتوسط.

يهدف مشروع بلوغرين للبحر المتوسط والمجتمع المدني، الذي اعتُمد في يونيو/حزيران 2014، إلى تسخير التعاون والفرص المالية الراهنة، وتشجيع أوجه التآزر الجديدة بين منظمات المجتمع المدني في مجال المياه والبيئة.

وتعكف الأمانة العامة للاتحاد، منذ اعتماد المشروع، على مساعدة الجهة المقدمة لتحقيق الاستفادة المثلى من جهود جمع الأموال وتركيزها، وكذلك التعاون مع المشاريع الإقليمية الأخرى التي تهدف إلى مساندة تحقيق الأهداف ذاتها.

المشروع مبادرة مشتركة بين مركز التعاون المتوسطي، ومعهد المياه المتوسطي، ومكتب معلومات البحر الأبيض المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، ومكتب برنامج المتوسط للصندوق العالمي للطبيعة.

سيعزز المشروع، الذي يقوم على منظور إقليمي ونهج يضم أصحاب المصالح، قدرات منظمات المجتمع المدني التي وقع عليها الاختيار في خمسة بلدان متوسطية، وذلك بهدف تحويلها إلى أطراف حوار مطلعة وموثوقة فيما يتعلق بسياسات المياه والبيئة.

وسوف تشمل الأنشطة الجوهرية برنامجاً لبناء القدرات (مثل التدريب على رأس العمل، والتدريب وجهاً لوجه، والزيارات الدراسية الإقليمية) وخططاً لتقديم منح صغيرة بحيث تسمح القدرات المكتسبة بأفضل استعمال للمنحة في القضايا ذات الصلة بالحفاظ على الموارد والتنمية المستدامة. وتشمل هذه القضايا: الأراضي الرطبة، وإدارة الطلب على المياه، وكفاءة استهلاك المياه، وإدارة الموارد المائية العابرة للحدود، وأدوات التثقيف وزيادة الوعي البيئي، والمخلفات البحرية.

نزاهة قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التعاون مع الشركاء الإقليميين والمحليين لتمكين أصحاب المصلحة وإشراكهم

أمّنت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط خلال عام 2014 الحصول على دعم، وأقامت شراكة جديدة، ووسعت أنشطة مشروع بناء القدرات هذا خلال عامه الافتتاحي الذي يعتبر فترة بالغة الأهمية.

في ديسمبر/كانون الأول 2014، اعتُمد برنامج بناء القدرات في مجال نزاهة قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقب فترة حضانة دامت سنة.

يركز هذا البرنامج، الذي يدوم أربع سنوات ويقدمه معهد ستوكهولم الدولي للمياه، على التعاون مع الشركاء الإقليميين والمحليين لتنمية قدرات مختلف فئات أصحاب المصلحة في المنطقة بهدف تحسين الشفافية وممارسات المساءلة في إدارة موارد المياه على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

يجري في البداية تنفيذ مشروع نزاهة قطاع المياه في الأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس. هذا البرنامج ممول من وكالة سيدا ويبني على الخبرة الواسعة المكتسبة من برامج مماثلة لبناء القدرات في مناطق أخرى.

وقد خُصصت السنة التشغيلية الأولى من المشروع الذي يدوم أربع سنوات لعقد اجتماعات بين شركاء التنفيذ. وتشمل المؤسسات الشريكة: منظمة العمل من أجل النزاهة، والشراكة العالمية للمياه – منطقة البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا، بدعم من الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية ومؤسسات التعليم العالي التالية: جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (الأردن)، ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (لبنان)، وجامعة الأخوين في إفران (المغرب)، وجامعة القدس (فلسطين)، ومركز بحوث وتكنولوجيا المياه (تونس). إن محضر عدد ونطاق أصحاب المصلحة المشاركين في هذا المشروع يدل على العمل التعاوني الذي يهدف الاتحاد من أجل المتوسط إلى تعزيزه وتيسيره.

إضاءات على المشروع

عملت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط طوال فترة الحضانة مع معهد ستوكهولم الدولي للمياه لتوسيع أنشطة المشروع، وأدخلت شريكاً جديداً في التنفيذ، وضمنت مساندة إضافية من الوزارات التنفيذية، وضمنت اعتماد المشروع في الوقت المناسب للإعلان عنه في الفعالية التدريبية الأولى في تونس العاصمة في ديسمبر/كانون الأول 2014

الأنشطة الأفقية

- تشارك الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط وتوفر الخبرة الفنية في عملية تصوّر الاستراتيجية المائية لبلدان غرب البحر الأبيض المتوسط، تحت قيادة الجزائر وإسبانيا وفي إطار حوار 5+5.
- في سبتمبر/أيلول 2013، استضافت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط حلقة عمل حول شراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه نظمها التحالف العالمي لشراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- عقب التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والأمانة العامة لمجلس دول بحر البلطيق، عقدت جلسة عمل حول إدارة النفايات في برشلونة في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2013 جمعت خبراء كباراً من كلتا المنطقتين، وتم فيها تحديد أوجه التآزر بين الأمانتين العامتين وتعزيزها في 2014، مما مكّن الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط من توسيع أنشطتها في هذا المجال.
- بالشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومدينة الرباط، شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في تنظيم مؤتمر الرباط حول التنمية المستدامة الذي عقد في 13-14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. وقد أثبت هذا اللقاء السنوي أنه مناسبة فعالة لتشجيع التأمل والتغيير والابتكار، ولإعطاء صوت للجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ التنمية المستدامة.

شراكات مؤسسية

عززت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط تعاونها مع وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، حيث وقعت المؤسستان مذكرة تفاهم خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة المنعقد في إسطنبول في ديسمبر/كانون الأول 2013.

وبغية البناء على هذا التحالف المعزَّز، تشارك الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط حالياً في وضع خطط العمل الوطنية مع وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وهي تضطلع بدور استشاري باعتبارها أحد الشركاء الإقليميين الرئيسيين في عملية مراجعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

تيسير تنقّل الطلاب

وقابليتهم للتوظيف من خلال التعليم

ركزت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط على مساندة المركزين الإقليميين للتعليم العالي في المنطقة الأورومتوسطية، وهما الجامعة الأورومتوسطية في فاس، والجامعة الأورومتوسطية (EMUNI University).

وقد واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، باعتماد مشروعين جديدين، جهودها الرامية إلى تيسير تنقّل الطلاب، ولا سيما بين بلدان جنوب المتوسط، مع تحسينها في الوقت نفسه جودة التدريب المهني في المنطقة وتعزيز صياغة استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي في مواجهة التحديات الاجتماعية الاقتصادية الفريدة.

تمكين المركزين الإقليميين للتعليم العالي في المنطقة الأورومتوسطية

واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط الترويج للمركزين الإقليميين للتعليم العالي في المنطقة الأورومتوسطية، وهما الجامعة الأورومتوسطية في فاس، والجامعة الأورومتوسطية (EMUNI University). تم تشجيع التعاون بين كلتا الجامعتين من أجل تعزيز قدرة طاقم العمل والطلاب على التنقل، وتحديد أوجه التكامل في البرامج الأكاديمية التي يمكن تطويرها بما يعود بالنفع المشترك على كلتا الجامعتين، وتعيين أعضاء مشتركين في مجلسي إدارة كلتا المؤسستين.

الجامعة الأورومتوسطية في فاس

تعتبر الجامعة الأورومتوسطية في فاس، والتي تأسست تحت رعاية العاهل المغربي جلالة الملك محمد السادس، أحد مشروعات الاتحاد من أجل المتوسط الرئيسية وستبرز باعتبارها مركز امتياز إقليمياً فريداً من نوعه

يساهم في تشجيع الحوار والتبادل الثقافي والتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

سينعكس هذا البعد الإقليمي في تنوع جنسيات طلاب الجامعة الأورومتوسطية في فاس وأساتذتها وباحثيها وموظفيها غير الأكاديميين، وكذلك في لغة التدريب ومحتوى البرامج التي ستستهدف مواضيع

محل اهتمام إقليمي للمنطقة الأورومتوسطية.

ستنظَّم الجامعة الأورومتوسطية في فاس على هيئة قسمين، قسم الهندسة وقسم العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ويتمثل هدف الجامعة في تقديم تعليم رفيع المستوى

لطلاب على مستوى عال من الالتزام والكفاءة وبمواصفات أورو-متوسطية فريدة بحيث يسهمون في إحداث تحول في المنطقة في وظائفهم المستقبلية.

يهدف المشروع إلى زيادة الصلاحية للتوظيف بين الطلاب، وتحديداً بتنمية مهاراتهم اللغوية ومهاراتهم في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وريادة الأعمال، وبمنحهم القدرة على التنقل وفرصاً للتدريب الداخلي عبر المنطقة الأورومتوسطية بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الشريكة.

وعملت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط على مدى العامين الماضيين بجانب الجهة المقدمة للمشروع، وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في المملكة المغربية،

لدفع المشروع قدماً بهدف افتتاح الجامعة في سبتمبر/أيلول 2016 لاستقبال الطلاب مع بداية العام الأكاديمي 2016/2017.

أهم الإنجازات

- الإنشاء: تم تعيين اتحاد مؤلف من مجموعتين معماريتين (من المغرب وفرنسا) ومكتب استشاري هندسي مغربي بهدف بدء الأعمال في مارس/آذار 2015.
- الشراكات الأكاديمية: يسّرت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط للجامعة الحصول على العديد من الشراكات الأكاديمية على المستويين الوطني والدولي.
- جمع الأموال: ساعدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط الجهة المقدمة للمشروع في صياغة نموذج مالي ليتم تقديمه إلى الجهات المانحة (المؤسسات المالية الدولية في المقام الأول).
- الترويج للمشروع: تم إنتاج مجموعة مختارة من أدوات الاتصال الاستراتيجي (من ضمنها موقع إلكتروني) تستطيع الجامعة بواسطتها التواصل مع شركائها.

إضاءات على المشروع

مهّد التوقيع على اتفاقية في سبتمبر/أيلول 2014 بين مجموعة المعاهد الوطنية الستة للعلوم التطبيقية، وهي مجموعة رائدة من المعاهد الهندسية، والجامعة الأورومتوسطية في فاس الطريق لإنشاء المعهد الأورومتوسطي للتكنولوجيا الذي يضم مجموعة كبيرة من الجامعات الأورومتوسطية من إيطاليا والمغرب والبرتغال وإسبانيا. تشمل منافع الجامعة الأورومتوسطية في فاس وبعدها الإقليمي المحدد البرامج التدريبية المنفذة في المعهد الأورومتوسطي للتكنولوجيا، التي ستكون معتمدة من الحكومتين الفرنسية والمغربية ومن الشبكة الأوروبية لاعتماد التعليم الهندسي.

في أكتوبر/تشرين الأول 2014، دشنت الجامعة الأورومتوسطية في فاس أول برنامجين معتمدين لمنح درجة الماجستير في مجالي الهندسة البيئية والطاقة المتجددة.

الجامعة الأورومتوسطية (EMUNI University)

الجامعة الأورومتوسطية شبكة دولية تضم أكثر من 200 جامعة، و مقرها في سلوفينيا. تتمثل الرسالة الرئيسية للجامعة الأورومتوسطية في تعزيز التفاهم المتبادل والحوار بين الثقافات فيما بين البلدان الأوروبية المتوسطية بتنفيذ برامج دراسية وبحثية على مستوى الدراسات العليا.

إضاءات على المشروع

عقب تعيين رئيس جديد، وبوساطة مباشرة من الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بهدف تسريع تنفيذ برامج الماجستير والدكتوراه المعتمدة من الاتحاد من أجل المتوسط بالجامعة الأورومتوسطية، قدّمت جامعة سانت جون الدولية (تورينو، إيطاليا) إعفاءً من الرسوم لعدد 50 طالباً (بقيمة نحو 1.5 مليون يورو) ممن يدرسون لنيل الماجستير في إدارة الأعمال من جانب وسيُحجز ما نسبته 60 في المائة لطلاب الجامعة الأورومتوسطية المسجلين في جامعات في بلدان جنوب المتوسط.

تطوير الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط كمنصة للتعليم العالي وتنقّل الشباب في منطقة البحر المتوسط

يمثل تحسين القدرة على التنقل في المنطقة الأورومتوسطية فيما بين بلدان الجنوب و الشمال وبلدان الجنوب تحدياً كبيراً، وهو تحدٍّ يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط كمنصة بحيث تبرز وتحقق تآزرات بين الخطط والمشاريع القائمة التي تتيح التنقل في المنطقة. وقد ركزت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط طوال فترة التقرير على تيسير التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بغرض تعزيز تبادل أفضل الممارسات والتعاون في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، أعدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط شراكات مع شبكات جامعية استراتيجية، مثل اتحاد الجامعات المتوسطية، واتحاد الجامعات العربية، والأمانة العامة للمؤتمر العربي الأوروبي للتعليم العالي، فضلاً عن شبكات جامعية أخرى من المنطقة. ومن الأمثلة على هذا التعاون المثمر مذكرة التفاهم التي جرى التوقيع عليها في يناير/ كانون الثاني 2014 مع اتحاد الجامعات المتوسطية لإعداد مزيد من المشاريع وتوسيع التعاون.

◉ فرصة رفيعة لاستقطاب المدراء التنفيذيين المتوسطيين

يمكن اعتبار «فرصة رفيعة لاستقطاب المدراء التنفيذيين المتوسطيين» أول نتيجة ملموسة في مجال تيسير تنقل الطلاب. اتساقاً مع المبادرة المتوسطية للتوظيف **Med4Jobs**، اعتمد الاتحاد من أجل المتوسط المشروع في نهاية 2014 لاستحداث برنامج مبتكر للتنقل والتدريب الداخلي بين تسعة بلدان متوسطية، مستهدفاً في المقام الأول الطلاب من بلدان جنوب المتوسط. سيشرك المشروع الشركات التي لها آفاق تطور في منطقة البحر المتوسط وذلك بتقديم برامج تدريب داخلي مدفوعة الأجر تستوفي عدداً معيناً من معايير الجودة.

قام بتقديم «فرصة رفيعة لاستقطاب المدراء التنفيذيين المتوسطيين» الشبكة المتوسطية لكليات الهندسة والإدارة، بدعم من اتحاد واسع من المنظمات الأكاديمية والاقتصادية.

تحسين جودة التدريب المهني والتعليم العالي في المنطقة الأورومتوسطية

نظراً لارتفاع مستويات البطالة بين الشباب في المنطقة، عملت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط دأباً لتحسين جودة التدريب المهني والتعليم العالي في المنطقة الأورومتوسطية. ويشمل هذا سعيها لتكرار المبادرات المحددة التي أثبتت نجاحها في البلدان الأخرى ومواءمة أنظمة التدريب المهني والتعليم العالي مع حاجات أسواق العمل.

الشبكة المتوسطية للفرصة الجديدة

بناء على نجاح نموذج مدرسة الفرصة الثانية التعليمي وتكييفه مع السياق التونسي والجزائري والمغربي، اعتمد مشروع الشبكة المتوسطية للفرصة الجديدة، الذي يروج له مكتب التعاون الاقتصادي لمنطقتي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، في عام 2014 في إطار المبادرة المتوسطية للتوظيف **Med4Jobs**. سيتم اعتماد المراكز المحلية التي تستهدف الشباب الذين لم يتموا تعليمهم الرسمي والخريجين الشباب العاطلين كمدارس «فرصة جديدة» مع دمجها في «الشبكة المتوسطية للفرصة الجديدة» الأوسع، التي تيسر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

تيسير الحوار بين الشمال والجنوب داخل الأطر المتوسطية لشبكات البحث العلمي

في مجال البحث العلمي والابتكار، واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط تشجيع المزيد من إشراك بلدان جنوب المتوسط في أطر وبرامج البحث العلمي الحالية التي تغطي المنطقة. كما واصلت أيضاً مشاركتها في مشروع ميد سبرينغ (البوابة المتوسطية للعلوم والسياسات والبحث العلمي والابتكار) ومبادرة ERANETMED.

التعليم العالي في مجال الأمن الغذائي والتنمية الريفية

عقب التوقيع على مذكرة تفاهم بين المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، تم في 2014 تدشين مشروع «التعليم العالي في مجال الأمن الغذائي والتنمية الريفية» المعتمد من الاتحاد من أجل المتوسط والذي يهدف إلى تحسين البرامج التدريبية المتقدمة التي يوفرها المركز الدولي للدراسات الزراعية.

ويتمثل أحد أهداف المشروع في زيادة مشاركة المرأة في برامج ماجستير العلوم التي يطرحها المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ويُتوقع حدوث زيادة في عدد المسجلين للعام الأكاديمي 2015-2016 بفضل تجنيب 20 منحة دراسية مخصصة للطالبات من بلدان جنوب المتوسط.

الشراكة في البحث العلمي والابتكار في المنطقة المتوسطية

تم فتح آفاق جديدة واعدة للتعاون في مجال البحث العلمي والابتكار في ٢٠١٤ فيما يتعلق بالمبادرة الحكومية الدولية «الشراكة في البحث العلمي والابتكار في المنطقة المتوسطية».[2] تهدف المبادرة إلى إعداد برنامج متكامل طويل الأجل للبحث العلمي والابتكار في مجال الأنظمة الغذائية والموارد المائية في المنطقة، وذلك استناداً إلى المادة ١٨٥ من المعاهدة المنظِّمة لعمل الاتحاد الأوروبي، والتي تمكّن المفوضية الأوروبية من المشاركة المالية في البرامج البحثية التي تشترك فيها دول أعضاء عديدة. وتشارك الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بنشاط في تطوير هذه الشراكة.

[2] البلدان المشاركة في «الشراكة في البحث العلمي والابتكار في المنطقة المتوسطية»: الجزائر وكرواتيا وقبرص ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا والأردن ولبنان ومالطة والمغرب والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتونس وتركيا. وشاركت ألمانيا وإسرائيل والمفوضية الأوروبية ورومانيا كمراقبين في اجتماعات «الشراكة في البحث العلمي والابتكار في المنطقة المتوسطية». وأعربت لكسمبرغ والجمهورية التشيكية عن رغبتهما في الانضمام إلى الشراكة.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً

لعبت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط دوراً نشطاً في التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع، الذي عُقد في 11-12 سبتمبر/أيلول 2013 في باريس، وكفلت متابعته من خلال تنظيم أول مؤتمر موجّه نحو المشاريع حول تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً في مارس/آذار 2014.

بدأ تنفيذ ثلاثة مشاريع معتمدة في 2014 بهدف تحسين دخول المرأة إلى أسواق العمل وشبكات ريادة الأعمال، وهناك مشروعان إضافيان في المراحل النهائية من عملية الاعتماد، بينما توجد العديد من المشاريع الأخرى في مرحلة التقييم.

واصلت الأمانة العامة الاتحاد من أجل المتوسط جهودها في بناء شراكات مؤسسية واستراتيجية مع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة في مجال تمكين المرأة. ويشمل هؤلاء الشركاء المتنوعون منظمات دولية وإقليمية وجهات مانحة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

لتعزيز التآزرات والترابط والتكامل بين الأطراف الفاعلة لتفادي الازدواجية، مع تعظيم أثر الأعمال المنفذة والنهوض بتنفيذ السياسات وأجندة تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً، بدأت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط إقامة حوار ممنهج إقليمياً بإشراك أصحاب المصالح بشأن تمكين المرأة بما يشمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

كما تنفذ الأمانة العامة للاتحاد أيضاً نهجاً لتعميم مراعاة المنظور القائم على نوع الجنس في كافة مبادراتها ومشاريعها القطاعية.

المؤتمر الوزاري حول تعزيز دور المرأة في المجتمع

عُقد المؤتمر الوزاري الثالث للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع في باريس في 11-12 سبتمبر/أيلول 2013. ولعبت الأمانة العامة للاتحاد دوراً نشطاً في العمل الفني التحضيري للمؤتمر، حيث عملت عن كثب مع الرئيسين المشتركين، ومع فرنسا بصفتها البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى بشأن استنتاجات المؤتمر. كذلك ساهمت الأمانة العامة بإعداد تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين رُبط بشكل مباشر باستنتاجات المؤتمر.

الرئيس الفرنسي السيد فرنسوا أولاند متحدثاً أمام الحضور خلال المؤتمر الوزاري الثالث للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع. باريس، 11-12 سبتمبر/أيلول 2013.

مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط الموجّه نحو المشاريع حول التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة: مشاريع من أجل التقدم

بناء على تكليف الإعلان الختامي، ومن أجل تيسير إنجاز المشروع وتمويله، نظمت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط الموجّه نحو المشاريع حول التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة: مشاريع من أجل التقدم، الذي عُقد في مارس/آذار 2014 في برشلونة.

جمع المؤتمر 250 من أهم الأطراف المعنية من 35 بلداً، من ضمنهم ممثلون حكوميون ووكالات إنمائية دولية من المنطقة وخارجها ومنظمات دولية معنية بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وممثلون من القطاع الخاص والمجتمع المدني، والجهات المقدمة لمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط الحالية والمحتملة.

واستناداً إلى نهجه الشامل لمختلف الأطراف المعنية والموجه نحو المشاريع، والحاجات الرئيسية والتحديات الماثلة في طريق التقدم، تم وضع أجندة للمرأة في المنطقة الأورومتوسطية وتم تحليل السياسات العامة وبرامج تنمية القطاع الخاص من أجل تمكين المرأة. وسمحت ثلاث حلقات عمل للمشاركين بتبادل مقترحات وتوصيات ملموسة حول سبل تحسين سلسلة القيمة للأنشطة المدرة للدخل، وذلك لتيسير الانتقال من التعليم إلى العمل وتحسين وصول المرأة إلى مناصب اتخاذ القرار. تم تحديد مشاريع ومبادرات جديدة وشركاء جدد، وتم رسمياً تقديم المشاريع المعتمدة، وفي بعض الحالات تم اطلاقها.

إضاءة

أتاح المؤتمر، الذي عُقدت نسخته الثانية في مايو/أيار 2015، فرصة لإطلاق الدعوة رسمياً إلى مشاريع جديدة. علاوة على ذلك، تم تقديم ثلاثة مشاريع معتمدة من الاتحاد من أجل المتوسط، وهي: دعم تمكين المرأة، والفتيات كرائدات أعمال، ومهارات من أجل النجاح: صقل مهارات الفتيات من أجل التوظيف.

وزيرة حقوق المرأة الفرنسية السيدة نجاة فالو بلقاسم متحدثةً أمام الحضور بمناسبة مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط الموجّه نحو المشاريع حول التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة: مشاريع من أجل التقدم. برشلونة، 26-27 مارس/آذار 2014.

دعم الأجندة الإقليمية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مهارات من أجل النجاح: صقل مهارات الفتيات من أجل التوظيف

يهدف هذا المشروع، الذي تروج له «أمديست» (هيئة أمريكا -الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتدريبية)، إلى مساندة 450 شابة وفتاة من الفئات الأقل حظاً من البلدان المستفيدة في اكتساب الأدوات العملية والمعرفة اللازمة لدخول أسواق العمل، مثل مهارات اللغة الإنجليزية المستخدمة في محل العمل، والإلمام بالكمبيوتر، والاتصال في مجال الأعمال، ومهارات البحث عن الوظائف. نُفذ المشروع في المغرب والأردن ولبنان في 2014. تلا اختيار المشاركين تدريب استمر 320 ساعة بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2014. سيؤذن تنفيذ المشروع في مصر وتونس في عام 2015 ببدء مرحلته الثانية.

دعم تمكين المرأة

يتألف هذا المشروع، الذي تروج له المؤسسة الأورومتوسطية للنساء، من ثلاث ركائز مترابطة فيما بينها وتدعمها منصة شبكية بثلاث لغات (الفرنسية والعربية والإنجليزية):

- أن يكون مصدر معرفة يهدف إلى تبادل ونشر المعلومات حول المساواة بين الجنسين.
- أن يكون بيئة لإقامة الشبكات بهدف إقامة روابط مع الهيئات والمنظمات العاملة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.
- أن يكون عاملاً حفازاً لتنفيذ سلسلة من المشاريع الميدانية على مستوى القاعدة الشعبية بمساندة الجهة المروجة وتركز على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في بلدان جنوب المتوسط.

أُنشئت المؤسسة الأورومتوسطية للنساء في سبتمبر/أيلول 2013 في برشلونة، وهي مؤلفة من هيئة ممثلين تدير شؤونها وتضم ممثلين من بلدان شمال وجنوب المتوسط، وتشمل المنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية والبحثية، والقطاع العام. والأعضاء الستة المؤسسون للمؤسسة هم المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (إسبانيا)، ومنتدى نساء المتوسط (فرنسا)، والشبكة الجامعية والعلمية الأورومتوسطية حول النوع والنساء، وفيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة (المغرب)، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، والحكومة الفرنسية. وقد عقدت هيئة الممثلين اجتماعها الأول في برشلونة في ديسمبر/كانون الأول 2014.

إضاءات على المشروع

صاحبت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط خلال هذه الفترة الجهة المقدمة للمشروع في وضع برنامجها الخاص بجمع الأموال والأنشطة. وقد تعهدت الحكومة الفرنسية بتوفير ١،٣ مليون يورو على مدى ثلاث سنوات في إطار برنامج: «نساء المستقبل في حوض المتوسط» التابع لصندوق التضامن الأولوي والذي يتكلف ٢،٤ مليون يورو.

الفتيات كرائدات أعمال: تيسير حصول الفتيات على العمل بتشجيع ريادة الأعمال في الجامعات

أُطلق هذا المشروع - الذي قدمته جمعية سيدات أعمال المتوسط واعتُمد في سبتمبر/أيلول 2011 - رسمياً في 30 إبريل/نيسان 2013 في برشلونة بمشاركة رئيسات جمعية سيدات أعمال المتوسط وأربع جمعيات سيدات أعمال أخرى (واحدة من كل بلد مشارك) ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، والشركة الإسبانية الخاصة غاس ناتورال فينوسا، والمصرف الأوروبي للاستثمار بصفتها الجهات المانحة له.

وقد نفذت المرحلة الأولى من المشروع بنجاح في 2013-2014.

استفادت قرابة 800 طالبة شابة من أيام سيدات الأعمال التي عُقدت في مقار ٣٢ جامعة محلية ومركز للتعليم العالي ومؤسسة وطنية لسيدات الأعمال في البلدان الأربعة الأولية (إسبانيا والأردن والمغرب وفلسطين). وسيتم تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع في 2015 في تونس ومصر وألبانيا مع استمرار المشروع في البلدان الأربعة الأولية. وسوف يتم إدخال مزيد من التطوير والتحسين على الأنشطة دعماً للمستفيدين.

التأسيس لمواطنين مسؤولين

اعتُمد هذا المشروع، الذي قدمته منظمة Ideaborn، في إبريل/نيسان 2014، ويهدف إلى منع العنف ضد الفتيات والنساء من خلال تجديد منهج التربية المدنية في المغرب وتونس ومصر، بحيث يركز على منع العنف وتعزيز المساواة بين الفتيان والفتيات.

هناك مشروعات أخرى عديدة تشكل جزءاً من خطط الاتحاد من أجل المتوسط لدعم تمكين المرأة، وتتعلق، ضمن أشياء أخرى، بتشجيع القيادة بين النساء، وتوفير فرص العمل وريادة الأعمال، وتعزيز القيمة المضافة لمشاريع الصناعات اليدوية، والاقتصاد الاجتماعي، والتعليم، والتدريب المهني.

الأنشطة الأفقية

وجّهت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط اهتماماً خاصاً لتقوية دورها في تعميم مراعاة البعد القائم على نوع الجنس في كافة أنشطة ومشاريع أقسام الاتحاد من أجل المتوسط.

كما نظمت أيضاً عدداً من الفعاليات الإقليمية التي تتناول مواضيع مثل الصناعات اليدوية النسائية في المنطقة، والتعاون الإقليمي في تمكين المرأة، والمبادرات الشبابية في المنطقة.

- في أكتوبر/تشرين الأول 2014، نظمت الأمانة العامة للاتحاد حلقة عمل للعديد من الأطراف المعنية في بيروت حول التعليم والتدريب المهنيين للفتيات والنساء في المنطقة الأورومتوسطية، وذلك بمناسبة إطلاق المرحلة الأولى في لبنان من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط "مهارات من أجل النجاح: صقل مهارات الفتيات من أجل التوظيف، والذي قدمته أمديست.
- عُقد الملتقى الدولي الثالث للريادة والتشبيك في الرباط (المغرب) في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 ونظمته جمعية شبكة النساء الرائدات بدعم من الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط. وركزت هذه النسخة على الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للشابات، والحاجة إلى نشر الإرشاد باعتباره عاملاً أساسياً للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المنطقة الأورومتوسطية. حضر قرابة 300 مشاركة هذا الملتقى الذي أتاح مجالاً أمثل للحوار المفتوح وتبادل الخبرات والتواصل بين الحضور.
- كما شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أيضاً في العديد من حلقات العمل ذات الصلة بتمكين المرأة. وتحديداً، ساهمت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في "منتدى النساء المقاولات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي تنظمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة الحوكمة المختلطة بين الجنسين حول المتوسط.

شراكات مؤسسية

على هامش مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط الموجّه نحو المشاريع حول التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة: مشاريع من أجل التقدم، أُبرمت اتفاقيتا تمويل مع الوزارة الملكية النرويجية للشؤون الخارجية، وفلاندرز (بلجيكا) لتغطية المشاريع والمبادرات التي تنفذها الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في مجال المساواة بين الجنسين.

بالإضافة إلى هذا، التقت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) فومزيلى ملامبو نكوكا في مقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيويورك في 25 سبتمبر/أيلول 2014. كانت المباحثات مثمرة للغاية، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم مهدت الطريق لمزيد من التعاون وتنسيق الجهود الثنائية التي تشجع المساواة بين الجنسين، وتنهض بفعالية بحقوق المرأة، وتزيد الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وتكافح كل أنواع التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء في المنطقة الأورومتوسطية.

التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إقامة شراكات

مع أصحاب المصلحة الماليين

أعطيت الأولوية خلال الفترة 2013-2014 لبلورة استراتيجية الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط للتعاون والتضافر المالي كشرط أساسي للمساهمة في تنفيذ المشاريع المعتمدة.

ووضعت الأمانة العامة للاتحاد خطة عمل استراتيجية نُفذت وفقاً لأهدافها ومستهدفاتها الثابتة. وقد سعت هذه الخطة إلى تحفيز إقامة علاقات مثمرة مع المؤسسات الثنائية تمخضت عن تعاون ملموس في أعمال ومشاريع محددة. كما ركزت الأمانة العامة للاتحاد جهودها على تقوية وبناء شراكات تمويل مع مجموعة تكاملية من الشركاء المحتملين. تم تيسير الأنشطة بالبناء على العلاقات الوطيدة مع المنظمات الشريكة من خلال المهام الثنائية والزيارات المتبادلة أو من خلال الملتقيات الإقليمية أو الدولية الأوسع.

وتعتمد خطة جمع الأموال على قناتين: المؤسسات المالية الموجودة في أوروبا والجهات الممولة غير الأوروبية، بالإضافة إلى الاستراتيجية سالفة الذكر للقطاع الخاص.

الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي

عملت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط على تعزيز تعاونها الوثيق مع شريكها الرئيسي وهو الاتحاد الأوروبي، والذي يتولى الرئاسة المشتركة الشمالية للاتحاد من أجل المتوسط. أُقيم تعاون وثيق وفعال وتم الاضطلاع بمبادرات مشتركة مع عدد من المديريات العامة التابعة للمفوضية الأوروبية بتنسيق من المديرية العامة للتنمية والتعاون، والتي يمثلها مسؤول منتدب لدى الأمانة العامة للاتحاد.

- نظمت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ندوتين (إحداهما في 2013 والأخرى في 2014) مع رؤساء إدارات التعاون بوفود الاتحاد الأوروبي في المنطقة لدعم أوجه التآزر مع هذه الوفود وبالتالي تحديد سبل العمل سوياً في مختلف مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط والأنشطة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط في المنطقة.
- وسارت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط قُدماً نحو إقامة علاقة متينة مع سلطة إدارة برنامج التعاون عبر الحدود لحوض البحر المتوسط الممول من الاتحاد الأوروبي، وهي العلاقة التي تنطوي على إمكانيات كبيرة بفضل أوجه التكامل القائمة.

وساهمت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في الجهود المتواصلة لتحفيز استجابة أكثر تنسيقاً للتحديات الراهنة والصاعدة في بلدان جنوب المتوسط، وذلك من خلال تحسين تبادل المعلومات والشراكات التشغيلية الواسعة.

- شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في الاجتماع رفيع المستوى للمؤسسات المالية الدولية الذي نظمته المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للتنمية والتعاون) في بروكسل في ١ أكتوبر/تشرين الأول 2014. وسعى الاجتماع إلى تعظيم فعالية تدفقات المعونات الحالية وأثر المساعدة الإنمائية على مسارات الإصلاح.
- في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي المنعقد في ١٥ ديسمبر/كانون الأول 2014، تبنى المجلس المبادرة المشتركة المدعومة من إيطاليا واليونان، مبادرة تنسيق الاستثمارات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، التي تهدف إلى تيسير التنسيق الاستراتيجي للأنشطة الرئيسية في المنطقة ذات الصلة بتيسير الاستثمارات وتنمية القطاع الخاص وخلق بيئة تلائم وتشجع الأعمال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تقوية العلاقات مع المؤسسات المالية الموجودة في أوروبا

قامت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بالأعمال التالية أثناء الفترة 2013-2014:

- تطوير حوار رفيع المستوى وتعاون أقوى مع المصرف الأوروبي للاستثمار، والمصرف، وكلاهما لديه موظفون منتدبون للعمل في الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط. شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في الاجتماع الرابع عشر للمرفق الأورومتوسطي للاستثمار والشراكة، حيث عُقدت اجتماعات رفيعة المستوى. وقد تم بناء مزيد من التآزرات مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير فيما يخص الأنشطة المشتركة، وتحديداً في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والأمن الغذائي.
- تنظيم زيارات رسمية واجتماعات عمل مع العديد من الجهات المانحة، حيث سُعي لتحقيق تآزرات مبشرة للتعاون المؤسسي والتمويل من خلال نهج مستهدف، وهذه الجهات هي: بنك التنمية الألماني، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة الفنلندية للتعاون الإنمائي الدولي.
- نتيجة للاتصالات المقامة من خلال الزيارات الرسمية واجتماعات العمل والحوار المكثف، تم التوصل إلى اتفاقية استراتيجية مع حكومة النرويج لتمويل مشروعات في مجال الشؤون الاجتماعية.
- كما أُبرمت أيضاً اتفاقيات تمويل ثنائية مع فلاندرز (بلجيكا) لتمويل مشروع تابع للاتحاد من أجل المتوسط لتمكين المرأة مع إمكانية تجديد الاتفاقيات في المستقبل (انظر ما سبق).
- نظمت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ندوتين في 2014 لبحث التآزرات المحتملة بالتعاون مع شركاء إقليميين. أولاً: من منظور أفقي، عُقد اجتماع تنسيقي مع بلدان الشمال الأوروبي أثمر عن مشاركة ومتابعة إيجابيين، حيث تشاركت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي مع الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في مجال حوكمة المياه وإدارتها، وتم تحديد الفرص في قطاعات الشؤون المدنية والبيئة والتنمية الحضرية. ومن منظور قطاعي، عُقدت جلسة عمل حول إدارة النفايات الصلبة مع الأمانة العامة لمجلس دول بحر البلطيق.

تقوية العلاقات مع الممولين غير الأوروبيين

داومت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط على تطوير استراتيجيتها للتواصل مع الشركاء المحتملين في كلا من القطاعين العام والخاص في منطقة الخليج، حيث اتخذت الأمانة العامة للاتحاد خطوات حاسمة نحو التوصل إلى علاقة طويلة الأمد ومقننة مع مؤسسات خليجية مثل وزارة التعاون الدولي والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وصندوق أبوظبي للتنمية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ومؤسسة الإمارات.

كما عززت الأمانة العامة روابطها مع مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية، اللذين يجري تطوير التآزرات معهما في المشاريع والمبادرات.

وقد أعير اهتمام خاص لتعزيز أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط في إطار صندوق شراكة دوفيل مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. تهدف هذه الأنشطة إلى الترويج للمشاريع التحويلية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتشجيع التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية.

تشارك الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في عمل اللجنة التوجيهية لصندوق البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بالدرجة الأولى بالمساعدة على تأمين التمويل لمشروع برامج تدريب لوجيسميد المعتمد من الاتحاد من أجل المتوسط. كما شاركت أيضاً في عدد من المبادرات في إطار ركيزة الحوكمة بشراكة دوفيل. علاوة على ذلك، شارك الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط في اجتماع وزراء خارجية شراكة دوفيل الذى عُقد في مدينة نيويورك في 25 سبتمبر/أيلول 2014 عندما كانت ألمانيا تتولى رئاسة الشراكة.

تعزيز التعاون
مع شركائنا المؤسسيين في منطقة البحر المتوسط

عملت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في شراكة وثيقة مع المؤسسات العامة وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز التعاون والتفاهم بين أصحاب المصلحة في منطقة البحر المتوسط.

ولدور الميسّر هذا الذي تلعبه الأمانة أهمية بالغة في عملية إقامة الروابط والجسور بين المؤسسات العامة والخاصة التي غالباً ما نجدها تسعى لتحقيق أهداف متماثلة. المساعدة على تحقيق هذا النوع من التآزرات التي يمكنها استغلال مكاسب تجميع الموارد أو تبادل الخبرات بالغة الأهمية لدور الاتحاد من أجل المتوسط كطرف رئيسي في الحوار في المنطقة.

علاقات أوثق مع
الشركاء المؤسسيين للاتحاد من أجل المتوسط

اتساقاً مع تكريسه للتعاون، يسعى الاتحاد من أجل المتوسط باستمرار إلى تحقيق أهدافه ومستهدفاته على النحو الأكثر اشتمالاً للجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، كرست الأمانة العامة وقتاً لتقوية علاقاتها وتآزراتها مع الشركاء الأورومتوسطيين، من ضمنهم البرلمانيون والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة الاقتصاديون والاجتماعيون.

الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

عقب السنوات السابقة التي شهدت تعاونا نشطاً ووثيقاً، عملت أقسام الأمانة العام للاتحاد من أجل المتوسط عن كثب مع الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط. كما حضرت الأمانة العام للاتحاد أيضاً العديد من فعاليات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط ولجانها واستقبلت وفوداً مختلفة من الجمعية في مقرها.

واتساقاً مع تحضيرها للمؤتمر الموجّه نحو المشاريع حول تمكين المرأة المنعقد في مارس/آذار 2014، اشتركت الأمانة العام للاتحاد من أجل المتوسط مع الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط في تنظيم اجتماع لجنة حقوق المرأة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 في برشلونة، والذي أتاح فرصة ممتازة للتركيز على موضوعين رئيسيين: «وضع المرأة في الصراعات المسلحة» و «المرأة وخلق فرص العمل». علاوة على ذلك، شاركت الأمانة العام للاتحاد من أجل المتوسط في اجتماعات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط مع تركيز خاص على مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط وبرامجه: نقاش البرلمان الأوروبي للقضايا المتوسطية (9 أكتوبر/تشرين الأول 2013، ستراسبورغ)، ومنتدى المغرب العربي – الاتحاد الأوروبي للقادة الشباب (4-6 نوفمبر/تشرين الثاني2014، بروكسل). وفي 2014، حضرت الأمانة العام للاتحاد من أجل المتوسط الجلسة العامة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي عقدت في 9 فبراير/شباط (عمّان)، واستضافت في برشلونة اجتماع لجنة الطاقة والمياه والبيئة في 12 يونيو/حزيران.

الجمعية الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية

سعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط جاهدةً لتقوية تعاونها مع الجمعية الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية. وفي هذا الصدد، وقعت الأمانة العامة للاتحاد إعلان نوايا مشتركاً في فبراير/شباط 2013. في 23 مايو/أيار 2013، وفي مكتب الجمعية الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية، اشتركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط مع الجمعية الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية في تنظيم حلقة عمل تهدف إلى إشراك الجهات الفاعلة من السلطات المحلية وإلى تحديد الأولويات المشتركة مثل التنقل الحضري المستدام. كما تبادل ممثلو السلطات المحلية الأورومتوسطية خبراتهم في تشجيع توفير فرص العمل المحلية ودعم ريادة الأعمال، ولا سيما للنساء والشباب.

الأكثر من ذلك أن الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط عقدت اجتماعاً تشغيلياً مع أصحاب المصلحة في مشروع الجمعية الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية لبناء القدرات في ميدان التنمية الحضرية (انظر الصفحة 36). بالتوازي مع علاقاتها المؤسسية، تواصل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط العمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة من السلطات المحلية من أجل تحسين البعد المحلي للتعاون والمشاريع الإقليميين.

علاوة على ذلك، وقعت الأمانة العامة للاتحاد واللجنة المتوسطية لمؤتمر المناطق المتاخمة للبحار على مذكرة تفاهم في يونيو/حزيران 2013 لتقوية العمل المشترك وتعزيز دور المناطق في التعاون المتوسطي.

البرلمان الأوروبي

عقد الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط اجتماعات عديدة مع رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت جلسة عمل بشأن الاتحاد من أجل المتوسط في لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي في 31 مارس/آذار 2014 بمشاركة وزير الدولة الإسباني لشؤون الاتحاد الأوروبي إنيغو ميندیث دي فيغو، حيث نوقشت المشاريع والمبادرات التي أعدتها الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، فضلاً عن الوضع الراهن وطريق المضيّ قُدماً للاتحاد من أجل المتوسط كمنصة تشغيلية تعزز مزيداً من التكامل الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

بالإضافة إلى التعاون الحالي مع الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، بلورت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط اتفاقية تعاون جديدة مع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من خلال اعتماد مذكرة تفاهم وُقعت في 9 إبريل/نيسان 2013، ووضعت الأساس لتعزيز التعاون مع البرلمانيين الوطنيين بالبلدان المتوسطية.

المجالس الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات المتوسطية المدمجة فيها

خلال فترة التقرير، عززت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط علاقتها مع المجالس الاجتماعية والاقتصادية. فقد اشتركت الأمانة العامة للاتحاد مع المجالس الاجتماعية والاقتصادية في تنظيم القمة الأولى للمجالس الاجتماعية والاقتصادية التي عقدت في برشلونة في 11-12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وجمعت ممثلين مهمين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات العمالية (من بلدان الشمال والجنوب) للمناقشة وتبادل وجهات النظر بشأن الأولويات الرئيسية للاتحاد من أجل المتوسط ومجالات عمله، مثل تمكين المرأة وتوفير فرص العمل وريادة الأعمال.

تسخير التعاون
الإقليمي ودون الإقليمي

بالإضافة إلى شراكتها المؤسسية والتشغيلية الجوهرية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، واصلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط تطوير علاقاتها مع مبادرات التعاون والمنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، مثل حوار 5+5 لدول غرب حوض المتوسط، واتفاقية أغادير. وهذه العلاقات المعززة لا غنى عنها لضمان مستوى أعلى من التنسيق والتآزرات، وزيادة القدرة التشغيلية للشراكات القائمة بالفعل لتنفيذ وإتمام مشاريع ومبادرات محددة.

المبادرات والمنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية

شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بشكل متزايد في الأنشطة المنفذة في إطار حوار 5+5 المتصلة اتصالاً مباشراً بمجالاتها ذات الأولوية، حيث بلورت الأمانة العامة للاتحاد العديد من الأعمال والمبادرات مع اتحاد المغرب العربي والوحدة الفنية لاتفاقية أغادير.

جامعة الدول العربية شريك رئيسي للاتحاد من أجل المتوسط، وهي تشارك بنشاط في اجتماعات كبار مسؤولي الاتحاد.

وقد أُعدت أعمال ومبادرات أخرى عديدة في 2013 و2014 مع مجلس دول بحر البلطيق وبلدان فيزيغراد الأربعة.

استهلت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أيضاً اتصالات تمهيدية مع عدد من المؤسسات الإقليمية من ضمنها منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومجلس التعاون الإقليمي، ومبادرة المنطقة الأدرياتية-الأيونية، والأمانة العامة لرابطة الكومنولث.

المشاركة في المؤتمرات الوزارية والاجتماعات رفيعة المستوى

شاركت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في عدد من المؤتمرات الوزارية والاجتماعات والفعاليات رفيعة المستوى التي عُقدت لمناقشة قضايا معينة محل اهتمام المنطقة، مثل المؤتمر الوزاري حول الاستقرار والتنمية في ليبيا المنعقد في مدريد (17 سبتمبر/أيلول 2014)، والاجتماع الوزاري غير الرسمي لمجموعة المتوسط بالاتحاد الأوروبي المنعقد في مدينة لقنت الإسبانية (16 إبريل/نيسان2014)، ومؤتمر «استثمر في تونس الديمقراطية الناشئة» المنعقد في تونس العاصمة (8 سبتمبر/أيلول 2014)، والمؤتمر الدولي حول فلسطين: إعادة إعمار غزة (المنعقد في القاهرة في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2014، والقمة العالمية الخامسة لريادة الأعمال المنعقدة في مراكش (19-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، والمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد في مراكش (27-30 نوفمبر/تشرين الثاني 2014). وتعكس أهمية هذه اللقاءات والأطراف الفاعلة المشاركة فيها مكانة الاتحاد من أجل المتوسط في المنطقة وتدل على الدور الذي يلعبه في تشجيع النقاش التشاركي والمثمر بين الشركاء الحاليين والمحتملين على حد سواء.

اتصالات الاتحاد من أجل المتوسط بالأرقام

+800 جهة اتصال إعلامية من المناطق الأورومتوسطية أحيطت علماً بشكل منتظم من خلال المكتب الصحفي للاتحاد من أجل المتوسط.

900 مقال ذو صلة بالاتحاد من أجل المتوسط تغطية إعلامية مكثفة وفقرات إخبارية حول المشاريع والمبادرات المدشّنة والاجتماعات الوزارية المعقودة.

+10,000 صاحب مصلحة أحيطوا علماً بشكل منتظم بآخر أخبار الاتحاد من أجل المتوسط.

أكثر من 400,000 زيارة لصفحات الموقع الإلكتروني للاتحاد من أجل المتوسط س

تدشين موقع إلكتروني جديد أعيد تصميمه بلغات متعددة ورسالة إخبارية إلكترونية (الإنجليزية، الفرنسية، العربية).

أكثر من 18,000 مستخدم على الإنترنت يتابعون أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط وأعماله من خلال شبكات الاتحاد من أجل المتوسط الاجتماعية.

نشر الرسالة

كمؤسسة تضم 43 بلداً ومكلفة بدعم مشاريع وأنشطة التعاون الإقليمية في المنطقة الأورومتوسطية، يمثل التوصل مع الجهات الخارجية هدفاً استراتيجيا للأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط.

وقد شملت الأعمال المنفذة في هذا الصدد تطوير العلاقات مع أهم قادة الإعلام والرأي في عموم المنطقة الأورومتوسطية (زيارات عمل، فعاليات إعلامية، اتفاقيات شراكة) وإنتاج تشكيلة من أدوات الاتصال الجديدة (محتوى الموقع الإلكتروني وفيديوهات) ومطبوعات (كتيبات ونشرات إخبارية وصحائف وقائع عن المشاريع).

دشنت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط موقعاً إلكترونياً جديداً معاد تصميمه يتيح للمستخدم تجربة أفضل من خلال تحسين تصفح

المحتوى. كما تم أيضاً تطوير منصة متعددة اللغات وتدشينها لإتاحة الموقع الإلكتروني للاتحاد من أجل المتوسط باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية. بفضل هذه الإجراءات، تحسّن أداء الموقع الإلكتروني

باطراد من حيث إجمالي عدد الزوار، وتصل المعلومات الآن إلى جماهير أعرض في بلدان جنوب المتوسط.

كذلك فإن النشرة الإخبارية للاتحاد من أجل المتوسط التي تصدر كل شهرين تداوم على إطلاع ١٠ آلاف من أصحاب المصلحة وقادة الرأي والأشخاص المهتمين بالشؤون المتوسطية على آخر الأخبار والمشاريع والنشاط الذي تقوم به الأمانة العامة.

تابعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط عن كثب وشاركت عند الحاجة في المناقشات التي استهدفت التوصل إلى أفكار ملموسة وتحليلات لتشجيع التعاون الإقليمي.

عُقدت جلسات إعلامية بشأن الاتحاد من أجل المتوسط بالتعاون مع مراكز فكر وجامعات مهمة من ضمنها مركز برشلونة للشؤون الدولية، ومنظمة أصدقاء أوروبا، ومعهد إلكانو الملكي، وكلية أوروبا،

ومعهد برشلونة للدراسات الدولية. كما رحبت أيضاً بإنشاء تحالف المتوسط كشبكة مهمة للجهات الفاعلة لتشجيع التعاون الاجتماعي الاقتصادي في المنطقة المتوسطية، وتعاونت مع أعضائه ومن ضمنهم لا كايشا، والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط،

والمعهد العالمي لمصارف الادخار والتجزئة (بروكسل)، ومعهد الاستبصار الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط (فرنسا)، وصندوق الودائع والأمانات (تونس)، وصندوق الإيداع والتدبير (المغرب)، ومؤسسة بحوث السياسات الاقتصادية التركية، والبريد بنك (المغرب)، واتحاد الغرف التجارية الأوروبية في مصر.

علاوة على ذلك، أقيم تعاون تشغيلي مع وحدات الاتصال والصحافة التابعة للمؤسسات الشريكة الكبرى مثل المسؤولين الصحفيين بوفود الاتحاد الأوروبي في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، ومجلس الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، مما يسمح بالتالي للأمانة العامة بالوصول إلى جماهير أعرض في عموم بلدان شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

خلال هذه الفترة، عززت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط حضورها على أهم شبكات التواصل الاجتماعي، مما زاد قاعدة متابعيها على فيسبوك وتويتر. وأذاعت الأمانة العامة للاتحاد تقارير حية حول فعالياتها من خلال تويتر وأنشأت معارض صور وفيديوهات مخصوصة على موقعي فليكر ويوتيوب.

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

© الاتحاد من أجل المتوسط، مارس/آذار 2015

© جميع الصور خاصة الاتحاد من أجل المتوسط ما عدا الصفحتين 14 و28 © المجلس الأوروبي، والصفحة 21 © الوكالة البرتغالية للتجارة والاستثمار، والصفحة 25 © مؤسسة لا كايشا المصرفية، والصفحات 35 و37 و39 و42 و49 © المكتب الإعلامي للآلية الأوروبية للجوار والشراكة، والصفحة 64 © جمعية الفرصة الجديدة، والصفحتان 67 و71 © نادي رام الله لسيدات الأعمال والمهن | الاتحاد الأوروبي، والصفحة 68 © رئاسة جمهورية فرنسا، والصفحتان 73 و74 © هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

حقوق الإنتاج والترجمة محفوظة في البلدان كافة. طُبع في برشلونة، إسبانيا.

PROJECTS FOR PROGRESS

YOUNG
WOMEN

Governance &
Financing for
the Mediterranean
Water Sector
1st Regional Conference
organised in cooperation with
the EU-funded SWIM-SM project
28-30 October 2014
Athens, Greece

LOGISMED-Training
Activities
Reinforcing transport in the Mediterranean

Conférence Économique Méditerranéenne
Emploi et développement territorial
Tunis 17 et 18 Septembre 2013

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

PROJECTS FOR PROGRESS

تابعوا الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط على:

www.facebook.com/ufmsecretariat

@UfMSecretariat

Palau de Pedralbes
Pere Duran Farell, 11
08034 Barcelona, Spain

الهاتف: 00 34 93 521 4100
الفاكس: 00 34 93 521 4102
البريد الإلكتروني:
info@ufmsecretariat.org
www.ufmsecretariat.org